التيار الديمقراطي العراقي في المملكة المتحدة

الصوت الديمقراطي

العراق يستحق الأفضل

العدد 3 أيار/ ماي 2019

مقالات وآراء 2-5
ثقافة 6-7
أخبار ونشاطات 8
English pages 9-12

كلمتنا

لا دولة من دون قانون

بات من المؤكد حاجة صيغة "القانون فوق الجميع"، الواردة في الدستور العراقي، الى مراجعة جادة تطال مفهومها وتطبيقاتها في دولتنا المصونة. ما تفترضه، بين ما تفترضه، الصيغة أعلاه من ان سلطة القانون، كقيمة تنظيم ومرجعية عليا، تشمل بأحكامها ونصوصها أجهزة الدولة ومرافقها والعاملين فيها، مثلما تشمل المواطن بغض النظر عن الموقع الإجتماعي والفكري والإنتماء المذهبي والإثني والجنسي الذي يحتله. ولنا مثالاً بكيفة مصادرة السلطة الديكتاتورية أحكام الدستور المؤقت لعام 1970 وتعديلاته، وغدت أعلى من مصلحة المجتمع ككل، فيما نشهد اليوم عكس ذلك بالضبط.
غياب الدولة عن ممارسة دورها الفاعل في تطبيق أحكام القانون، أحياناً القانون أو قاعة المحكمة لا تعني العدالة، كما تظهر الوقائع اليومية لكم هائل من التجاوزات الصارخة والتفسيرات الإعتباطية، إن لم تكن إستهانة، بالصيغة أعلاه، ولربما إستهتاراً بها. ولعل أس البلاء في التركيب المحاصصاتي للدولة العراقية، وفي مجتمع ممزق ومشحون بعواطف لعبة التخندق الطائفي المقيت، يصبح من يمتلك الحصانات ومن يحيط نفسه بخطوط حمراء حق كسر القانون دون خوف أو وجل أو رادع. ولكن السؤال؛ الى أين؟ لعل شواهد الإفتراق بين القانون وإنتقائية تطبيقه، بين تجاوزه أو التدليس عن أحكامه، بين ليه وفق مصالح الجهات السياسية المتنفذة ودوائر الأقرباء في عراق اليوم غدا حديث الشارع ومثار إحباط لما وصل إليه الوضع العام. فما راكمته الدولة في هذا السياق لا يعتد به، إذ حولت المواطن الى مجرد رقم عائم في ظل أجندات لم تعد في جعبتها أو برامجها، محاولة تأسيس دولة قانون او إعادة بناء البلد أو تقديم الخدمات، بل تسليع العنف والإستزلام والترهيب ومنطق القوة. وإرتباطاً بذلك حلت مفردات التخوين والتشهير القاسية لمن يعترض، أو له وجهة نظر، على خطابها الرث، ولتطرد مفردات الشفافية والنزاهة والمحاسبة التي تغنج بها المتحاصصون طويلاً. ولعل ما إنتشر في وسائل التواصل الاجتماعي، مؤخراً، عن قيام فرقة من جهاز مكافحة المخدرات في البصرة بإعتقال رجل دين بتهمة حيازة مخدرات، وعلى إثرها خرج "المدعو واثق البطاط"، حسب توصيف وزارة الداخلية، مهدداً من نفذ الأمر وتوعده بالإنتقام وبطريقة وحشية. ما أصدرته وزارة الداخلية من إستنكار لـ " همجية تهديداته ومعلنة انها ستقف مدافعة عن منتسبيها وضباطها" وانها "قامت بالايعاز الى الدائرة القانونية فيها باتخاذ كافة الإجراءات القانونية" والتوجه "بإقامة دعوى قضائية بحقه تمهيداً لتقديمه للعدالة". هذا مطلوب فعلاً، ويمثل بادرة طيبة، إلا ان تسارع الأحداث قلب الأمر رأساً على عقب دراماتيكياً. إذ بدلاً من التأكد من التهم المنسوبة الى القادم من الجارة، وإكمال ملابسات وحيثيات هذا الإعتقال، أو أقله تمسك وزارة الداخلية ببيانها الذي وزع على وسائل الإعلام، أو الوقوف مع منتسب لها نفذ القانون حسب أمر قضائي كما تقول الأخبار. جرى إستقبال وتقديم إعتذار للمتهم وعلى أعلى المستويات، فيما تحول الضابط الى طريدة، أقيل من وظيفته ولا يوجد هناك ضمان لسلامته. هل نحتاج الى التذكير بمقولة حمورابي الشهيرة "أن لا دولة من دون قانون".

فشل جديد.. السيول والفيضانات تكشف حكومة عبد المهدي

أغرقت بيوتاً ومنازلاً لأهالي القرى وتسببت في تلف مئات الهكتارات الزراعية

مراقبون: بدلاً من التضامن مع إيران كان ينبغي وضع خطة عاجلة للتصدي والإنقاذ وتصريف المياه وحماية السدود

على مدى شهر كامل كانت التحذيرات تتوالى بشأن قدوم امطارا رعدية وسيول على مناطق واسعة من العراق. وعلى مدى اسابيع طويلة انتظر ملايين العراقيين أن تقوم الحكومة بتطبيق خطة طوارئ لانقاذهم من السيول والحفاظ على ممتلكاتهم، ارواحهم، اراضيهم.

فبعد أسابيع من الأمطار الغزيرة، ارتفع منسوب المياه في الخزانات والسدود العراقية ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وفق مصادر في وزارة الموارد المائية.
ويضع هذا الارتفاع حياة آلاف المدنيين، الذين يقطنون في المناطق المحاذية لضفاف الأنهار والمناطق المنخفضة، أمام خطر محدق، إضافة إلى مخاطر النزوح هرباً من الفيضانات.
كما يشار إلى أن السيول لم تغرق بيوت ومنازل أهالي القرى فقط، بل تسببت بتلف مئات الهكتارات الزراعية كما نفقت المواشي التي كان يعتمد عليها السكان في تأمين معيشتهم. وأظهرت لقطات مصورة نقلها نشطاء قرى أغرقتها السيول والفيضانات بالكامل جنوب البلاد في محافظة البصرة.
وقد تتفاقم هذه الأزمة في حال استمرار تدفق المياه وارتفاع منسوبها، بعد أن وصلت السيول إلى عتبة المنشآت النفطية في محافظة البصرة التي تنتج أكثر من 80% من النفط العراقي، ما يعني أن الفيضانات قد تؤدي إلى وقف العمل في هذه المنشآت والتسبب بخسارة العراق ملايين الدولارات، في وقت تحتاج البلاد لمداخيل كبيرة لسد العجز ومواجهة التحديات، وعلى رأسها الهدر والفساد .

وهذا طبعا لا يلغي الخسائر الفادحة على الأرض. فقد تسببت السيول الناتجة عن الأمطار الغزيرة، التي شهدتها محافظة نينوى بأضرار كبيرة في مخيمات النازحين إذ غرقت وتلفت خيامها التي تأوي آلاف العائلات، فاضطرت لمغادرة مناطقها خلال سنوات الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي، في ظل غياب الحلول الحكومية لإنهاء معاناتهم.
وأكد مدير مخيم الخازر، توانا جمعة، أن "المخيم تعرض لأضرار كبيرة بسبب الأمطار والسيول التي تعرضت لها الموصل خلال الأيام الماضية. إدارة المخيم شكلت فريقاً لمعالجة المشاكل في المخيم، الذي يضم نحو 1300 عائلة نازحة من الموصل والقرى التابعةِ لها"، لافتاً إلى الحاجة لتوفير خيام للنازحين الذين تعرضت خيامهم لأضرار، والعمل على توفير مساعدات عاجلة للعوائل.
وعبّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، عن قلقه من تأثير السيول والفيضانات على المحافظات العراقية، موضحاً في بيان أن "تأثير الفيضانات تراجع في محافظة كركوك، وتعاظم في محافظات صلاح الدين، والسليمانية، وديالى، وواسط، وميسان، وتم تشكيل خلايا للأزمات في المحافظات المتضررة، والمنظمات الإنسانية تواصل تقييم الأوضاع بالتعاون مع الجهات الحكومية."
مراقبون عدوا فشل حكومة عبد المهدي في إدارة ازمة السيول بمثابة فشل جديد يضاف لها. كما انتقدوا الدعوات الحكومية والبرلمانية والسياسية المتوالية حول ضرورة التوجه لايران لانقاذ أهلها. فيما يترك ملايين العراقيين يكابدون ظروفهم الصعبة.

إبراهيم العبيدي، عن بغداد بوست بتصرف

منازلهم المهدمة عائق كبير أمام عودة النازحين إلى مناطقهم

مليون عراقي معرّضون لخطر نزوح مطول

قالت منظمة الهجرة الدولية إن 1.7 مليون عراقي مازالوا نازحين حاليًا، محذرة من أن 61 بالمائة منهم، أي حوالي المليون، معرّضون لخطر النزوح المطول، بسبب منازلهم المدمرة في مجتمعاتهم الأصلية، وهو ما يشكل عقبة أمام العودة لقرابة 62% من النازحين خارج المخيمات و38% من المقيمين داخلها.

قالت المنظمة الدولية للهجرة في العراق في تقرير لها السبت تسلمت "إيلاف" نصه إنها أنجزت أخيرًا مجموعتين من الدراسات المتناغمة للعوامل الكامنة وراء النزوح المطول في العراق وكذلك إمكانيات اندماج العائلات العراقية النازحة في المجتمعات المضيفة.
وكان تركيز الجزء الأول من الدراسة مزدوجًا، حيث حللت الدراسة كلًا من مناطق المنشأ والنزوح الرئيسة، وبذلك حددت العقبات التي تحول دون عودة النازحين داخليًا وتقييم كيفية تأقلمهم في مناطق النزوح والعودة.

6 ملايين نازح بسبب الصراع مع داعش

وكشفت النتائج بأن 41 بالمئة من إجمالي عدد النازحين داخليًا في الموصل وسنجار (نينوى) الشمالية هم من مناطق المنشأ، في حين أن ربعهم من مناطق الحويجة في كركوك الشمالية الشرقية وبيجي في صلاح الدين والفلوجة والرمادي في الأنبار في غرب البلاد وتلعفر والبعاج في نينوى.
وأشارت إلى أنه قد نزح أكثر من ستة ملايين عراقي منذ اندلاع الصراع مع داعش في عام 2014، ومازال هناك أكثر من 1.7 مليون شخص في حالة نزوح، في حين أن 61 بالمئة من النازحين داخليًا يعتبرون حاليًا من النازحين الذين طال أمد نزوحهم، مما يعني أنهم نزحوا منذ أكثر من 3 سنوات، ومعظمهم تقريبًا معرّضون لخطر النزوح المطول .
توضح الدراسة، أن الأشخاص النازحين داخليًا لا ينتقلون (أو قد ينتقلون بصورة بطيئة جدًا) من مناطق النزوح (أقل من 15% منذ مايو عام 2018)، حيث يخطط جميعهم تقريبًا للبقاء في مناطق النزوح لمدة 12 شهرًا على الأقل.
تقول الدراسة إن السبب الرئيس الذي ذكره النازحون داخليًا للبقاء في النزوح هو منازلهم المدمرة في مجتمعاتهم الأصلية، حيث يشكل هذا السبب عقبة أمام العودة لقرابة 62% من النازحين خارج المخيم، وبنسبة 38% من النازحين المقيمين داخل المخيم.

اندماج النازحين في مجتمعاتهم وأسباب عدمها

أما الدراسة الثانية التي تم تنفيذها بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق ومجموعة عمل العودة والتحقيق الاجتماعي فقد استكشفت مدى وأرجحية الاندماج المحلي للعائلات النازحة منذ فترة طويلة في محافظتي السليمانية الشمالية وبغداد العاصمة.
بحثت هذه الدراسة الحالة من خلال حقلين: تجربة وتصورات النازحين داخليًا في موقع نزوحهم وكذلك تجربة المجتمعات المضيفة. وتحدد الدراسة العوامل التي تجعل النازحين داخليًا يشعرون بمزيد من الاندماج في مجتمعهم المضيف والعكس، مما يجعل المجتمع المضيف أكثر تقبلًا لهم.

العامل الاقتصادي مؤثر قوي على الاندماج

بصورة شاملة توضح الدراسة أن الوضع الاقتصادي للنازحين داخليًا هو العامل الرئيس الذي يؤثر على اندماجهم. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يشعر النازحون ممن لديهم مدخرات أثناء وقت النزوح بأنهم مندمجون في المجتمع المضيف أكثر من غيرهم.
في هذا الصدد قالت مارتا رويدس، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، "لا يمكننا وضع استراتيجيات فعالة لحلول دائمة للنزوح إذا لم نفهم أسباب بقاء الكثير من العراقيين في حالة نزوح، ولا يمكننا تسهيل هذه الحلول الدائمة إذا لم نفهم ما هي العوامل التي يمكن أن تسهل أو تمنع عودة أو إدماج السكان النازحين ."
أضافت "إن هذه الدراسات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها أتت في الوقت المناسب، حيث إن فريق الأمم المتحدة القطري في العراق في صدد تقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتوفير حلول مستدامة وكريمة للعديد من الأسر العراقية التي مازالت في حالة نزوح."
في هذا الصدد صرح جيم كاربي، ممثل وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، قائلًا "يسر الوكالة البريطانية للتنمية الدولية دعم المنظمة الدولية للهجرة في العراق بهاتين الدراستين المتعمقتين اللتين ألقتا مزيدًا من الضوء على كيفية حل النزوح المطول في العراق، حيث ستفيد النتائج والتوصيات الرئيسة البرامج والسياسات التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة للنزوح."
من جهته أشار جيرارد وايت، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، إلى "أن مثل هذه الأبحاث مفيدة للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على حد سواء، لضمان الاندماج المستدام للنازحين داخليًا في مجتمعاتهم الأصلية والعودة، ونحن سعداء بالمساهمة في زيادة التفاهم حول مناقشة الحلول الدائمة في العراق، ونتطلع إلى دعم حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بخصوص هذا المسعى."

ويشير مسؤولون عراقيون إلى أن حجم الدمار في المحافظات والمناطق المحررة من سيطرة داعش كبير.. موضحين أن العراق يحتاج 10 سنوات على الأقل لإعادة الإعمار المتوقع تجاوز قيمته 100 مليار دولار على رغم صعوبة تأمين هذا المبلغ الكبير.
وكان مؤتمر الكويت الدولي لإعمار العراق المنعقد في منتصف فبراير عام 2018 قد شهد تعهدًا مخيّبًا لآمال العراقيين، حيث قدم عدد من الدول والمنظمات العالمية دعمًا للعراق قيمته 30 مليار دولار، بعدما كانوا يعوّلون على المؤتمر للحصول على استثمارات بقيمة 88 مليار دولار.

د أسامة مهدي، ايلاف

نتضامن مع هيفاء الأمين ضد حملة الأقلام المأجورة

فوضى الحريات وفوضى القوانين

عبد الحميد الصائح

اذا لم يكن مجلس النواب رقيبا أمينا على الوضع العراقي السياسي والأمني والاقتصادي كما هو واجبه الطبيعي ، فان الرقابة الشعبية العامة المتمثلة بالمؤسسات غير الحكومية والاحزاب والتجمعات الجماهيرية تحل محله تلقائيا في هذه المهمة الكبيرة والضرورية لاسيما في بلد كالعراق ، مازالت اثار التحول فيه من ديكتاتورية مفرطة وتضييق للحريات والحياة عموما ، الى تعددية سياسية واعلامية واتاحة مطلقة لحقوق النشر والراي بدأت تتقلص تدريجيا مع انحدار الاسس الديمقراطية التي يفترض ان تكون بديلا للنظام البائد ، ونشوء مراكز نفوذ محمية بالمقدسات المتشعبة المحاطة باشخاص سياسيين هم عرضة للنقد العام كونهم يعملون في شؤون السياسة والمصالح العامة.

الدور الشعبي هذا ظل منذ زمن ليس بالقصير بالمرصاد لكل القوانين التي تنتهك قيم الحرية الاساسية بحجة الحد من الفوضى. وآخرها قانون جرائم المعلوماتية الشمولي المنفعل الذي تم وضعه ليضرب عصب الحريات الصحفية المهنية أولا قبل ان يشذب قاعدة التعامل مع الاخبار والجرائم الحقيقية التي ترتكب في عالم المعلومات، وسبب ذلك أن جميع النصوص والمواد تشير الى أخطاء وسلوكيات عادة ما يرتكبها سياسيون داخل العملية السياسية، من ترويج للفتنة واصطفاف طائفي ومظاهر التسقيط السياسي وتسريب المعلومات والوثائق والتخابر مع جهات اجنبية بل وصلت حد الاعتراف علنا أمام الرأي العام بارتكاب فعل الرشوة والفساد والتحاصص الطائفي. وعليه فان قانونا بهذه الشمولية لا يفرق بين حق الصحفي في الوصول الى المعلومة مهما كانت حساسة، وفوضى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الاضرار بمصالح البلاد العليا لا يمكن أن يكون وثيقة وطنية صحيحة.. ولذلك فنحن لا نرفض تماما وضع حدود لجرائم متفق عليها مثل جرائم الاتجار بالبشر والمخدرات والجرائم المتعلقة بالاستيلاء على اموال الغير وحقوقه الفكرية والجرائم المالية التي تقع في هذا السياق ، فهذه الافعال اصلا طالبت بمكافحتها المنظمات الجماهيرية والصحافة الحرة منذ زمن بعيد ، بل كانت لنا تحذيرات مباشرة من ان عدم ضبط سياق المعلومات وحمايتها من الارهابيين والتعامل بجدية وصرامة مع شبكات الكترونية خطيرة توفر ذلك سيؤدي الى كوارث وقد حدث ، لكن تضمين هذه الجرائم (الحقيقية) مع مصطلحات متحركة يمكن تفسيرها حسب هوى الحاكم او صاحب المركز السياسي ،مثل الاضرار بالمصلحة العامة ، او التحريض على العصيان المدني ، او اثارة الفتنة ، او الترويج لافكار مناهضة وغيرها من العموميات ، انما تمثل قاعدة متحركة لاتهام اي شخص باي فعل لا ينسجم مع المنظومة السياسية ، هناك فرق بين الجريمة الصريحة ، وتفسير الفعل على انه جريمة ، وهذه من اخطر ما جاء عليه القانون ،بل يمثل هذا الاسلوب ضربا لعصب حرية الراي التي كفلها الدستور .

نحن مع تشريع وضوابط فعلية للحد من الجرائم الالكترونية لكننا لسنا مع قانون يمكن ان يفسر التظاهرة الشعبية ضد المحاصصة والفساد اضرارا بالصالح العام والقانون يتيح ذلك في وضعه الحالي، لاسيما النزعة العدوانية التي وضعت عقوبات وغرامات انتقامية لا تتناسب مع الفعل وهو فعل قابل للتفسير كما اشرنا.

ان على مجلس النواب ان يقول قولته في هذا الموضع وان يراجع هذا القانون الذي يعد الاخطر في تاريخ العراق ما بعد الفين وثلاثة لكي لا يرتكب جرما جديدا بسن قوانين ارتجالية تظل عاهة في وضع البلاد السياسي والقضائي.

سيكولوجيا التديّن في العراق وأصنافه

د. قاسم حسين صالح، عن المدى

من عادتي أنني استطلع رأي العراقيين في الظواهر السياسية والاجتماعية والدينية. ولأن الحديث عن الدين والتديّن قد كثر في العراق بعد (2003)، فاننا توجهنا عبر مواقع التواصل الأجتماعي بهذا النص:

المتدينون ثلاثة أصناف:

• صنف يؤدي العبادات ويتجنب الزنا والخمر والقمار والمحرمّات.. هدفه الفوز بالجنة.

• وصنف يزيد عليها بانشغاله بهموم الناس.. يساعد المحتاج، ولديه نزعة انسانية.

• وصنف يدعو الناس الى التمسك بالدين، لكنه يمارس ويشرعن أعمالاً تتنافى وقيم دينه.

أي صنف منها ترى هو الشائع الآن في العراق؟)

بلغ عدد المشاركين (2737) وعدد التعليقات (317) شارك فيها أكاديميون ومثقفون وإعلاميون من الجنسين، وكانت النتائج على النحو الآتي:

• احتل الصنف الثالث المرتبة الأولى بنسبة 63 %، تلاه الصنف الأول بنسبة 21 %، يليهما الصنف الثاني بنسبة 11 %، فيما كانت اجابات 5 % عامة لا تمثل موقفاً محدداً.

تحليل الأجابات:

ترى غالبية المستجيبين أن صنف (التظاهر بالدين الذي يدعو الى التمسك به ويمارس ويشرعن أعمالاً تتنافى وقيم دينه) هو الشائع بين العراقيين الآن، ويعزون الأسباب الى:

- طبيعة الحكم الحالي

- لأن السياسيين يتخذون من الدين وسيلة ليس فقط لكي يعيشوا هنيئاً بل بجشع على حساب حياة الآخرين ولا يهمهم إن مات الناس بسبب شراهتهم.

- الناس ثلاثة.. عالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعاع يميلون مع كل ريح. والصنف الثالث هو الأكثر انتشاراً بمجتمعنا مع الأسف.

- الأصناف الثلاثة موجودة بمجتمعنا لكن المسؤولين هم الذين اشاعوا الصنف الأخير.

- الصنف الثالث، أهل النصب والاحتيال وقتل الآخرين وتجهيل الناس وإفقارهم.

- الثالث.. كانوا بالامس تجّار مخدرات ويجيزون العهر بدعوى المتعة واليوم معممون وأصحاب لحى يحرمّون الخمر ويشجعون على الاغتيالات ولديهم عمامة الحصانة من اعتقالهم.

- كل الأصناف موجودة، لكن الثالث اعتنق السياسة وصار هو السائد.

- الثالث.. انتهازيو السلطة وعبدة الدولار.. وصوليون منتفعون يجدونها فرصتهم فيستغلونها.

- الصنف الثالث طبعاً ونسبتهم كبيرة يليه الصنف الأول وأكثرهم جماعة الأغلبية الصامتة، والصنف الثاني قليل جداً ولكنه بدأ يتنامى بفعل انتشار الوعي المجتمعي رغم محدوديته.

- العبادات ثلاثة أنواع.. قوم يعبدون الله رهبة وتلك عبادة العبيد، وقوم يعبدونه رغبة وتلك عبادة التجار، وقوم يعبدونه شكراً وهذه عبادة الأحرار وهي أفضل العبادات. أما من يتلبس اللحى ويتمظهر بلباس الدين والتقوى وهو يكذب ويسرق فهذا منافق ودجال كبير.

ومن الإجابات التي فيها طرافة أو سخرية:

- هناك صنف رابع لا يؤذي ولا يزيد في العبادات وفعل الخير ولا يتظاهر بالدين.. هذا الصنف يخلق لنفسه عالماً فردوسياً، يعيش فيه وهو يحلم، ولا يستفيق من حلمه إلا في نزعات الموت.

- شيوع الصنف الثالث جعلنا لا نميز بين الناس الى أي صنف ينتمون.

- في النجف وجدت الصنف الأول بكثرة وفي بغداد وجدت الصنف الثالث يكتسح الساحة.

وجاءت خمس إجابات لها موقف مختلف تمثلها العبارة الاتية:

- الأغلب هم الصنفان الأول والثاني، واما الهجمة الموجودة كأنما الصنف الثالث هو الشائع فهي عملية مصطنعة وراءها أيدي خفية، من أجل تسقيط القدوة وهم مراجع الدين.

استنتاجات

تشير الدراسات السيكولوجية الى أن الناس يكونون متدينين لأسباب متعددة، وتصنف الشائع منها على النحو الآتي:

1.التديّن الغرضي. ويعني التوجه نحو الدين بوصفه وسيلة للحصول على أشياء ذات قيمة، كالذهاب لأماكن العبادة لتكوين صداقات تفيد في أوقات الأزمات، وقد يحقق مكانة اجتماعية أو اعتبارية أو وظيفية.

2. التديّن الباحث عن الحقيقة. ويعني التوجه نحو الدين بوصفه سفراً دائماً من أجل فهم القضايا الاخلاقية والروحية المعقدة.

3.التديّن الحقيقي. ويعني أن يعيش الانسان دينه ويستدخل تعاليمه، لا طامعاً بهدف ولا باحثاً عن حقيقة.. بل مستمتعاً بدينه الذي سلّم نفسه له طوعاً.

ذلك ما توصلت له الدراسات، فيما نرى أن الدين في جوهره هو رسالة انسانية تدعو الى تحقيق العدالة الاجتماعية وإشاعة القيم النبيلة والأخلاق الراقية، ولا يحصر مهمته في اداء العبادات وتجنب ما يحدده من محرّمات. ما يعني ان الذي يقضي حياته في الصلاة والصوم والتقرّب الى الله بهدف الفوز بالجنة هو ليس بمنزلة من يؤدي هذه العبادات ويعمل على تحقيق جوهر الرسالة الإنسانية للدين.. بل الفرق بينهما كبير عند ربّه وبين الناس.

وما حصل في العراق بعد (2003) ان هذه الأصناف من التدين تراجعت ليتصدرها صنف يتظاهر بالدين ويعمل بالضد من قيمه وأخلاقه. ويعود السبب الرئيس في إشاعته الى حزب الدعوة بوصفه المسؤول عن الحكومة، وباعتراف أمينه ورئيس وزراء العراق لثماني سنوات بان لديه (ملفات للفساد لو كشفها لأنقلب عاليها سافلها) التي وصفها العراقيون بأنه عمد لحماية فاسدي حزبه إن كشف فاسدي الحزب الاسلامي.. وتلك جريمة بالمفهوم القانوني وخيانة أمانة بالمفهوم الديني. يضاف لذلك اعتراف المرجعية الدينية بوجود (حيتان فساد) وشكواها من (بح صوتها) ما يعني عجزها عن اتخاذ موقف حازم ضد الفاسدين الذين يتظاهرون بالدين.

فضلا عن تبادل اتهامات عبر الفضائيات بين معممين يتهم كل منهم الآخر بالفساد وبافتقاد الناس أنموذج القدوة صار الموظف البسيط يردّ على ضميره: "إذا كان قدوتي يرتكب هذا الفعل، فأنا لست بأحسن منه، وإذا كان حراماً فلأضرب ضربتي...ثم أذهب إلى الحج واستغفر ربي.. والله غفور رحيم"!..

وفي استطلاع آخر ذي صلة.. يكشف عن ما أحدثه هذا الصنف من المتدينين بردة فعل ضد الدين بين العراقيين تضمن الآتي:

(وفقاً لدراسة بعنوان (Death of God in Iraq) للمؤرخ والباحث الأمريكي في القضايا المعاصرة بتاريخ الشرق الأوسط، جون ريكاردو كول فان (32 %) من الشعب العراقي "لم يعد يؤمن بوجود الله")

• رأيك في نسبة 32 %؟

توزعت الإجابات بين (مبالغ فيها، وواقعية).. واتفق المستجيبون على أن الشباب بشكل خاص توجهوا نحو الألحاد واللاتديّن، عازين السبب الى استفراد أحزاب الاسلام السياسي بالثروة، واتهام قادتها بسرقة مليارات الدنانير فيما هم يعانون البطالة وتوالي الخيبات طوال خمس عشرة سنة، اوصلتهم الى حالة العجز من تغيير الحال، وإن رجال الدين من السياسيين الذين كانوا فقراء وأصبحوا أثرياء هم الذين أوصلوهم الى (أن يكفروا بالدين والدولة) بتعبير أحدهم.

ومشكلة هذا الصنف الذي يتظاهر بالدين ويعمل بالضد من قيمه، انه يكون براغماتياً نفعياً خالصاً.. يستخدم الدين وسيلة لتحقيق مصالح وامتيازات دنيوية، ولا يدرك حقيقة سيكولوجية خطيرة هي انه يتحول في النهاية الى متطرّف يبيح لنفسه حق استغلال الآخر ويشرعن تبريراً أو فتوى تبيح له قتله.. وهذا ما حصل ويحصل في العراق.

إن أفجع الكوارث الأخلاقية هي وجود قيادات دينية في الدولة تستغل الدين لتحقيق مصالح شخصية وامتيازات هي بالضد من قيم دينه، لاسيما في المجتمعات المتخلفة بوعيها الثقافي والمجتمعي.. وإن السبيل الوحيد لإعادة القدسية للدين وإحياء قيمه الأخلاقية هي بفصل الدين عن الدولة.. ,وبدونه يبقى المتظاهرون بالدين في مؤسسات الدولة بالعراق يزدادون ثراء والعراقيون يزدادون فقراً وعجزاً في اصلاح الحال. ولك في التظاهرات التي بدأت في شباط 2011 وامتدت أكثر من مئتي جمعة دليل قاطع فيما استطاع الجزائريون تغير حالهم بسبع (جمعات)!

العراق.. من "الدولة العميقة" إلى الأكثر عمقاً!

مشرق عباس، عن ناس

ليس مفاجئاً في العراق أن تسعى طبقة سياسية وبرلمانية نتجت عن انتخابات حاصرتها الشكوك وطعنت بها المقاطعة الشعبية غير المسبوقة، إلى محاولة تكريس وجودها في قلب الدولة ربما لعقود مقبلة، عبر تأصيل مئات المناصب الاساسية في المؤسسات المدنية والعسكرية التي يتم الحراك في الغرف المغلقة لتوزيعها بطريقة "قسمة الغرماء" على أحزاب فشلت في تحقيق إنجاز تشريعي مثمر، وعجزت حتى عن إكمال الكابينة الحكومية.

يجري ذلك تحت سقف الاستحقاق الدستوري بضرورة التصويت البرلماني على المناصب الخاصة في الدولة (نحو 400 منصب) ونقلها من نظام التعيين بالوكالة الذي ساد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية إلى الانتخاب عبر البرلمان، وهو الأمر الذي تشير التقارير والتسريبات الإعلامية إلى أنه يأتي في نطاق استكمال ما يسمى صفقة "سائرون – الفتح" التي شكلت حكومة عبد المهدي الحالية، وأثارت ومازالت الأسئلة حول طبيعتها وحدودها.

واختصاراً فإن انقسام الطبقة السياسية إلى كتلتين رئيستين هما "الإصلاح" و"البناء" كان قد تحول من كونه خطوة متفائلة لتجاوز نظام المحاصصة الطائفية والعرقية، إلى إعادة إنتاج للمحاصصة نفسها عبر تشكيل حكومة من دون ائتلاف حزبي أو كتلة أكبر واضحة، وراعية، تتحمل المسؤولية، كما هو مفترض، وجرى الحديث عن اتفاق جانبي بين جهتين هما "سائرون" عن "ائتلاف الإصلاح" و"الفتح" عن "ائتلاف البناء"، وفجأة صار ممكناً الحديث عن اتفاق شامل ليس معروفاً ماهي حدوده ولا طبيعته وإذا كان يشمل الائتلافين معاً بما يسمح بإطلاق وصف " ائتلاف حكومة وحدة وطنية" أم أنه يشمل "سائرون" و"الفتح" فقط، ما يعني عملياً تشكيل ائتلاف ثالث مختلف تماماً وغير معلن.

لم يتم الأمر كما حلم المتفائلون بإمكان التخفيف من طعون مقاطعة الانتخابات، والخلاف حول موضوع الكتلة الأكبر، بل تم وفق صيغة غامضة سمحت كما يبدو أن تركز القوى السياسية جهودها في هذه المرحلة على الحصول على العدد الأكبر من مناصب الدولة، وتحويل هذه المناصب إلى سفينة إنقاذ لأحزاب تقاوم للبقاء وسط رفض شعبي متواصل.

لا يتعلق السؤال بتطبيق السياق الدستوري الذي يشترط منح الشرعية البرلمانية لمناصب الدولة الأساسية أو ما يطلق عليها "الدرجات الخاصة" ، والتي اتُّهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي بتوزيعها بالوكالة على أعضاء حزبه (الدعوة) أو المقربين منه بمحاولة إنتاج "الدولة العميقة"، بل إن السؤال الأساسي مفاده :"هل تمتلك القوى الحالية الحق بمحاولة إبدال دولة الوكالة العميقة، بدولة أصالة أكثر عمقاً؟!".

واذا كان من الممكن بعد انتخابات العام 2022، التي يأمل الجميع أن تكون أكثر نزاهة ومشاركة وتعبر بالفعل عن توجهات الشارع العراقي، إعداد خريطة مهنية بالمناصب الأساسية للدولة، فإن تلك المهمة ستكون شبه مستحيلة في ظل تأصيل نظام المحاصصة بالطريقة التي تجري في الكواليس اليوم.

بعد عام تماماً من الجدل والاعتراضات والشكوك بنزاهة الانتخابات العراقية التي جرت في أيار/مايو 2018 وشهدت أكبر نسب مقاطعة شعبية منذ 2003، تكشف وثائق المحكمة الاتحادية العراقية أن 12 نائباً برلمانياً قد يتعرضون لنزع عضويتهم بقرارات قضائية، بعد الكشف عن خلل في نظام احتساب الأصوات!، فيما يصبح الإنجاز الأبرز للبرلمان الذي لم يكمل تشكيل لجانه حتى الآن قرارا مثيرا للجدل بحظر لعبة "بوبجي"!

إن الاعتراض الذي يسجل في هذه القضية، يخص العشرات من قوانين تأسيس الدولة غير المكتملة، والتي نشهد مساع للقفز عليها من أجل حصول الأحزاب الحالية على أكبر حصة من المناصب المدنية والعسكرية.

سيضطر صوت المصلحة العراقية العليا، للقبول بصفقة محاصصة مؤقتة لتوزيع تلك المناصب بالوكالة مع أفق مفتوح لتغييرها مع اكتمال بنية الدولة، على منح الأصالة لنظام المحاصصة الطامح للشرعية الدائمة، والنفخ في صدور أحزاب تعرف قبل غيرها أن الزمن لا يسير لصالحها.

اضاءات

القانون كلمة الديمقراطية..

جاسم المطير، بصرة لاهاي في 28 – 4 – 2019

كلمة الديمقراطية تتعايش في أحاديث وتصريحات وبرامج جميع القوى والأحزاب والتجمعات السياسية في عراق اليوم. لكن من الصعب معرفة مدى صلة أحاديث اغلبية القادة بالمفاهيم الديمقراطية الحقيقية.

في القرن التاسع عشر ظهر مفهوم اوربي بارد، تكوّن من كلمتين بعنوان: (الفن للفن)، لكنه لم يستطع ان يرسّخ نفسه، مقابل (الفن للمجتمع). اليوم نجد مفهوماً سياسياً عراقياً أكثر سخونة واكتظاظاً بالمجهولية لدى فلاسفته بمعنى (الديمقراطية للحاكم). القصد منه ان يضع قائليه فوق المجتمع وفوق كل شيء.

هذا المفهوم ليس تنويرياً بالرغم من سعة انتشاره لدى سكان (المنطقة الخضراء) واغلبهم من الغالبين فيها إثر التغيّر الحادث يوم 9 نيسان 2003.. انهم غير منطقيين وغير علميين وغير عقلانيين فيما يقولون ويدّعون، حكموا البلاد باسم الدستور الديمقراطي وباسم الانتخابات الديمقراطية وباسم البرلمان الديمقراطي وباسم مجالس المحافظات المنتخبة ديمقراطياً...! أقول، هنا، ان غالبيتهم لا يعرفون ولا يؤمنون بحداثة الديمقراطية المساوية لأفكار التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

لم تعد الديمقراطية متساوية الفهم والمعنى ببلادنا. الحركات النسوية لها فهم خاص ومعان خاصة.. أحزاب الإسلام السياسي لها فهم آخر متعارض. متظاهرو ساحة التحرير يخشون من سيطرة (الديمقراطية الاستبدادية). بعض الأوساط الدينية ما زالت تجد في الفهم الجوهري للديمقراطية معضلة أخلاقية ودينية.. بعضهم يجدها بديلاً تعددياً لتغيير شكل ونمط قدرة الباطنية الديمقراطية، مشككاً في قيمتها وشرعية استخداماتها لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الديمقراطية في العصر الراهن غدت في البلاد الاوربية مساوية لمفهوم (الحداثة السياسية). تشاطر (الحداثة السياسية) أيديولوجية عصر الدولة الحالية ، التي صار تعبيرها وجود حكم المؤسسات في البناء الفوقي لا يخضع لحكم مزاجية الافراد ورغائبهم ولا يخضع لفقهاء الديانات المرتبطين بالمفكرين البورجوازيين على مر التاريخ الحديث ، إذ لا يمكن ربط السياسة بلحم ودم الديانات ولا يمكن ربط لحم ودم الديانات بالحركات السياسية ، كما هو الحال التطبيقي في اغلب دول العالم البورجوازي الحديث، حيث برهن الواقع انه لا يوجد معيار مطلق لهذه العلاقة بين الدين و السياسة ، السياسة تتغير يومياً والدين ثابت لا يتغير .

صار نافعاً في (الحداثة السياسية) تغليب القيم الاقتصادية - الاجتماعية باعتبارها قيماً بلاغية أولى، تتعلق بحياة وأساليب معيشة افراد المجتمع المدني الواحد، بمعنى ان الناس يناضلون من اجل ان يكون المجتمع المدني ديمقراطياً – علمانياً، تتحقق فيه اعلى قيم الأخلاقية الديمقراطية وأرقى مفاهيم المصطلحات التاريخية المستخدمة في عموميات وخصوصيات مؤسسات الدولة على أسس وفضائل خدمة مصالح المواطنين بإبعاد تلك المؤسسات عن أي (سلوك نيروني).

الديمقراطية الحقيقية تستدعي، أولاً وأخيراً، انتباه ونضال وعقلانية المواطن المتخصص وغير المتخصص لمراقبة عمل وفعاليات (مؤسسات الدولة) حيث تتجسد كلمة الديمقراطية بمدى التطبيق الفعلي للقانون التقدمي.

هذا هو الشكل الارقى في الموروث الديمقراطي الحقيقي، في عمل (التعددية الثقافية) للتيار الديمقراطي وكفاحه من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية. من دون ذلك، تظل الديمقراطية ناقصة او كاذبة او متسترة او في خدمة الرأسمالية الإسلامية الجديدة، المهيمنة على مقدرات وثروات بلادنا في العصر الحالي.

العراقيون وسؤال التغيير

اياد العنبر، عن موقع الحرة

أغلب العراقيين مدمنون على العيش في الماضي ولا يجيدون العيش إلا في أحداثه. وبما أنهم كذلك فلا بأس في أن نقيم واقعنا ونقارنه وفق هذا المنظور! ماذا لو عدنا بالذاكرة إلى ما قبل 9 نيسان/أبريل 2003؟ بالتأكيد سنقول بأن الفرصة الوحيدة لتغيير نظام صدام كانت عن طريق التدخل العسكري، وكان ذلك الأمل الوحيد للتغيير، إذ لم نكن نملك أي فرصة أخرى؛ فشمولية نظام صدام قد هيمنت على جميع مفاصل المجال العام، ولم تسمح بإسقاطه حتى في الأحلام!

ولذلك، يستذكر كثيرون رواية أحد القابعين في سجون الدكتاتورية بتهمة حديثه عن حلم راوده في المنام بسقوط نظام صدام! وكان يردد كثير من العراقيين نكتة طريفة تروى على لسان أحدهم بأنه طلب من أحد الأطباء أن يجعله نائما لعدة سنوات حتى يستيقظ بعد مدة ويشاهد نظام حكم آخر، وحينما يستيقظ فعلا بعد سنوات يجد الناس تهتف "هله بيك هله.. يالجدتك حلا"! وحلا هي إحدى بنات صدام حسين.

ولكن لم يخطر في مخيلة أي أحد من العراقيين بأن تكلفة تغيير نظام صدام الدكتاتوري الشمولي في نيسان/أبريل 2003، ستصل إلى ما وصلت إليه الأمور في البلاد بعد ستة عشر عاما على التغيير، إذ كانت أمنيات أغلب العراقيين أن يعيشوا حياتهم مثل بقية شعوب المعمورة، من دون أية حروب ومخلفاتها من اليتامى والثكالى والأرامل، وتوقع العراقيون بأن يتم يتجاوز مشاكل العوز والفقر والخوف من المجهول، وأن تتحول كوارث الماضي ومآسيها إلى مجرد ذكرى تذكر ولا تعود.

بيد أن الأمل بالتغيير والمستقبل الأفضل قد تآمر عليه كثيرون، وإن أشدهم تآمرا يمثلون طبقة سياسية كانت أغلب شخوصها قد صدعوا رؤوسنا بتاريخ يدعون فيه معارضتهم للنظام دكتاتوري. لكنهم في واقع الأمر كانوا معارضين لشخص صدام وليس للدكتاتورية؛ لأنه لم يسمح لهم بمشاركته في التمتع بمغانم السلطة ونفوذها.

وإذا افترضنا بأنهم أسقطوا نظام صدام، من دون التدخل الأميركي، لكانوا يحكمون العراق بنفس أساليب البطش والقسوة في الأنظمة الدكتاتورية وبعناوين أيديولوجية بالية.

هذه الطبقة السياسية لم تفرز همومها ومدركاتها في إدارة الدولة بعد 2003 انطلاقا من برنامج واضح المعالم لبناء الدولة، ويهدف إلى إنجاح تجربة التحول نحو الديمقراطية وإعادة الثقة المفقودة بين المواطن ونظام الحكم. بمعنى أن تنفيذ سياسات أفضل لرفع مستوى معيشة المواطن العراقي لم يكن همها الرئيس، ولم تتبلور لديها أولويات الإعمار وسبل تخفيف البطالة وتطوير النظام الصحي.

إذ استبدلت الطبقة السياسية التي حكمت العراق بعد 2003، الأمل بالوهم، وبرهنت أنها لا تملك غير الشعارات، وتعتاش على خطاب سياسي مأزوم لا يعرف غير منطق المعارضة، حتى إذا كانت السلطة والنفوذ بيدهم، ولا تعرف هذه الطبقة غير منطق الاستئثار والتكتل في تجمعات من أصحاب المصالح المتشابهة يطلق عليها أحزاب أو تحالفات، تنخرط مع بعضها في علاقات قائمة على أساس التسويات الظرفية أو الصفقات المصلحية.

وقد أثبتت الأيام تلو الأخرى أن حاكمينا قادرون على إبقاء الشعب في دائرة من الأوهام، مرة باسم الخطر على الطائفة، وأخرى بعنوان الحرب ضد الإرهاب، ومرة ثالثة بعنوان الإصلاح.

فالسياسيون يجيدون التلاعب بالمواقف وتبرير خيباتهم، وجميع مناوراتهم وتحركاتهم تجري باتجاه واحد ووحيد، محوره "من يحصل على ماذا؟"، و"ما هي حصة هذا الحزب أو ذلك الزعيم؟"، وتغلف كل هذه المناورات بعناوين مصلحة المكون الطائفي أو في أكثرها رومانسية تسوّق في إطار "مصلحة الشعب."

وكم كنا نتأمل بأن تكون حكومة السيد عادل عبد المهدي بداية لمؤشر التحول في إدراك القوى السياسية بخطورة الأوضاع، ومقاربة الواقع العراقي من مرحلة الانسداد السياسي والتوجه نحو المجهول، وأن تكون هذه الحكومة فرصة لتصحيح المسار، أو الفرصة الأخيرة، كما صرح بذلك الكثير من السياسيين.

بيد أن سرعان ما أثبتت الأيام عدم قدرة عادل عبد المهدي على تقديم نموذج رجل الدولة القادر على جعل إرادة الدولة هي العليا وليس إرادة الكتل السياسية، التي جمعها الاتفاق على ترشيح عبد المهدي لإدارة المرحلة الحالية وإخراج رئاسة الوزراء من يد حزب الدعوة، وفرقها تقاسم المناصب السيادية. وحتى هذه اللحظة لم تستكمل إجراءات تشكيل الحكومة، ولا تزال مناصب وزراء الداخلية والدفاع والتربية بانتظار توافقات الكتل السياسية التي لم تختلف على المعايير الشخصية التي تتولى الوزارة، وإنما اختلفت على الشخصيات التي يراد ترشيحها وحصة التحالفات. في خضم هذه المعطيات يتلاشى أي أمل بالتغيير، إذ أصبحنا ندور في حلقة مفرغة من الأمنيات لا يمكن لها أن تتحقق، إن لم يكن القادم أسوء. فقبل 2003 كان الأمل معقود على تغيير نظام صدام، وبعد 2003 دخلنا في جدل من يكون رئيس الحكومة، ومن أي حزب يكون؟ وبقينا نعقد الآمال على تغيير الشخصيات على أمل أن يعقبه تغيير في إدارة الدولة. ويبدو أن الطبقة السياسية باتت تعرف كيف تعطينا جرعات الوهم تحت عنوان القادم أفضل، ويبقى الشعب العراقي لا يملك ترف البدائل.

فالصراع الراهن على السلطة والنفوذ لا علاقة جذرية له بحاجات المجتمع، بل هو معني بمصالح القيادات والطبقة الحاكمة، و"مؤسسات" توجه الأمور من خلف الكواليس. فالنخب السياسية لا تنظر للمواطن إلا بصفته "ناخب" ممكن التحايل عليه في مواسم الانتخابات، والشعب ليس سوى عنوان شعاراتي يتم اللجوء إليه عند الحاجة للتحشيد وشن الحروب والتظاهرات.

وقد تكون ستة عشر عاما على التغيير ليس بالعمر الطويل إذا ما قورنت بتاريخ البلدان التي شهدت تحولا نحو الديمقراطية، ولكنها بحسابات العراقيين كانت ذا تكلفة عالية في الدمار وخسائر الأرواح. بيد أنها لا تزال تشكل فرصة لمراجعة تاريخنا ومفاهيمنا ووعينا ومكاننا في العالم.

فكوارث الماضي التي حفرت عميقا في وعي الإنسان وبنية المجتمع العراقي، يجب أن تكون حافزا للتسلح بالقدرة على نقد تاريخنا والإيمان بأن حركة التاريخ لا تعود إلى الوراء، وألا نسمح بعودة الدكتاتورية، وأن نعمل على تجاوز جميع آثار النظام الشمولي من تفكيرنا وتربيتنا وثقافتنا، وألا نتخل مجددا عن حريتنا، ونتوقف عن الاستلاب السياسي الذي تسعى النخبة السياسية إلى ترسيخه وإشاعته وتحويله إلى ثقافة سياسية توهمنا بأن لا بديل عنها لإدارة الدولة.

وأخيرا على العراقيين الإيمان بأن الشعوب الحية هي التي تصنع التغيير إذا أدركت قوتها وتحولت من التشكي والتباكي إلى المبادرة وتصحيح المسار.

ترزح إيران أساساً تحت وطأة العقوبات الأميركية، فهل سيُضيف تصنيف الحرس الثوري كمنظمة إرهابية أي جديد إلى ذلك؟

مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن.

مايكل يونغ، ديوان – مركز كارنيغي للشرق الاوسط

ريتشارد سوكولسكي - باحث أوّل غير مقيم في برنامج روسيا وأوراسيا في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

تزعم إدارة ترامب أن قرارها بتصنيف قوات الحرس الثوري الإسلامي (IRGC) كمنظمة إرهابية أجنبية، يُعتبر جزءاً من حملة "الضغط الأقصى" التي تنتهجها ضدّ إيران. هذه الخطوة تهدف إلى إجبار طهران على الرضوخ إلى مطالب الولايات المتحدة بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة (أي الاتفاق النووي مع إيران)، ووضع حدّ لسلوكها المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط. لكنها لن تحقق أياً من هذه الأهداف. فإيران تُعدّ إحدى الدول الأكثر تعرضاً للعقوبات الشديدة على وجه الأرض، كما أن الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس التابع له عالقان أساساً في لجج هذه الدوامة. هذه العقوبات أدّت إلى توقّف جميع التعاملات التجارية والاستثمارات الأجنبية في إيران تقريباً. لكن من يعتقد أن هذا القرار سيجبر الجهات الفاعلة الإقليمية المنخرطة مع الحرس الثوري الإيراني والمعتمدة عليه لضمان أمنها، على قطع هذه العلاقات، أو أن طهران ستحدّ من هذه الأنشطة، لا يفهم لا الديناميكيات الإقليمية ولا الإيرانية الداخلية. باختصار، هذا التصنيف ليس سوى خطوة رمزية بحتة تخلو من أي عوائد، وتنطوي على العديد من المخاطر بالنسبة إلى المصالح الأميركية في المنطقة.

نغار مرتضوي - محررة استشارية لصحيفة "إندبندنت"، وهي مقيمة في واشنطن العاصمة. يمكن التواصل معها عبر تويتر على NegarMortazavi@

ستعزّز تسمية الحرس الثوري الإسلامي الإيراني منظمة إرهابية موقعه داخل إيران من جهة، وستفاقم التوترات في الشرق الأوسط، من جهة أخرى. في الداخل الإيراني، تُعتبر هذه الخطوة بمثابة تهديد وجودي يفرضه عدو خارجي. لذا، فالمعتدلون الإيرانيون، بمن فيهم حتى أولئك الذين ينتقدون بصرامة المتشدّدين، عليهم الآن أن يصطفوا وراء الحرس الثوري الإيراني. فأي انتقاد له داخل إيران سيُعتبر خيانة دونها تكاليف سياسية باهظة. في هذا السياق، تواصل سياسة الضغط الأقصى التي تنتهجها إدارة ترامب إزاء إيران إضعاف القوى المعتدلة التي تريد إقامة علاقات أفضل مع الغرب، وتقلل من فرص التواصل والدبلوماسية مع طهران. وستدفع هذه السياسة في نهاية المطاف المتشددين إلى قمع المجتمع المدني وناشطي حقوق الإنسان والعاملين من أجل إيران أكثر ديمقراطية.

يُعتبر الحرس الثوري الإيراني بالفعل أحد أكثر الكيانات الخاضعة إلى عقوبات شديدة في العالم، لكن أولئك الذين يقودون هذه القوات استفادوا من ذلك. إذ إنها (العقوبات) أوجدت نظاماً اقتصادياً مالياً مظلماً، تنخرط فيه الأطراف الفاعلة المؤثّرة في التجارة غير الشفافة لمساعدة الحكومة على الالتفاف حول العقوبات، ما يجعلها بيئة خصبة لتفشي الفساد الذي يستفيد منه في الدرجة الأولى الحرس الثوري والمرتبطين به.

علي هاشم - مراسل بي بي سي لشؤون إيران

يذهب تصنيف الحرس الثوري الإسلامي الإيراني كمنظمة إرهابية أبعد مما تعنيه هذه الخطوة بكثير. فهذا الحرس ليس مجرد قوة عسكرية، بل هو كيان منخرط في العديد من جوانب الحياة في إيران بما في ذلك قطاعات البناء والسياحة والمصارف. وهذا يعني أن مئات الآلاف سيتأثرون بالقرار الأميركي. وهذا قد يؤدي تدريجياً إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الإيراني، بحيث يبلغ انخرط الحرس الثوري الإيراني حدّه الأدنى. مع ذلك، من غير المرجح أن يكون لهذا القرار تأثير على سلوك إيران الإقليمي، على رغم الصعوبات المالية التي سيخلّفها، بل على العكس، فمن الناحية الإقليمية، سيؤدي قرار الولايات المتحدة باعتبار الحرس الثوري الإيراني وعديده أهدافاً مشروعة، إلى إثارة توترات قد تشعل فتيل حروب بالوكالة في مناطق ذات نفوذ أميركي -إيراني مشترك مثل العراق وأفغانستان وسورية.

ماثيو ليفيت - زميل "فرومر- ويكسلر" ومدير برنامج رينارد لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

قرار وزارة الخارجية تصنيف قوات الحرس الثوري الإسلامي الإيراني منظمة إرهابية أجنبية، هو خطوة تحمل في طياتها معانٍ كثيرة مع القليل من المزايا العملية. لكن لابدّ من الإشارة هنا إلى أن وزارة المالية الأميركية كانت قد صنّفت أساساً الحرس الثوري الإيراني كجماعة إرهابية (بسبب انتهاكات تتعلق بانتشار الأسلحة وحقوق الإنسان)، كما أن إيران مُدرجة منذ فترة طويلة على قائمة الدول الراعية للإرهاب. وهذا تسبّب أصلاً بإخضاع الحرس الثوري إلى عقوبات شديدة، وتحميل السلطات والجهات الداعمة لها بعض المسؤولية الجنائية.

إدراج الحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية يضيف أداتين جوهريتين: فهو أولاً، يفرض قيوداً إضافية على الهجرة - التي يمكن تفسيرها بشكل واسع للغاية ولا تنطبق على الحرس الثوري الإيراني وحسب بل أيضاً على كل من يتعامل مع كياناته. ثانياً، تحمّل كل من يزوّد الحرس عن دراية بدعم مادي مسؤولية جنائية، بما في ذلك توسّعه خارج حدود البلاد. وقد يترتب على هاتين الأداتين الجديدتين مضاعفات كبيرة، بعضها إيجابي وآخر سلبي، لكن ذلك يعتمد على كيفية تنفيذهما – وعلى التوجيهات التي يعطيها البيت الأبيض لسلطات الحدود والمدعين العامين. كما أنها تزيد احتمالات فرض عقوبات أخرى، ما قد يرفع تكاليف التعامل مع إيران على نطاق أوسع، بالنظر إلى مدى انخراط الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني. لكن هذا قد يكون صعباً بشكل خاص على العراق، المُعتمد على قطاع الطاقة الإيراني، الذي قد يتعرّض الآن القائمون عليه إلى العقوبات والمساءلة الجنائية.

موانئ العراق بعد 100 عام على تأسيسها... ما هي أحوالها؟

ماجد البريكان، عن اندبندنت عربية

خلال الحرب العالمية الأولى، في العام 1914، أنشأت القوات البريطانية في مدينة البصرة، الواقعة جنوب العراق، ميناءً صغيراً يتكون من أرصفةٍ خشبية لاستخدامه في نقل المعدات العسكرية. وبعد انتهاء الحرب سلمته، في العام 1919، إلى إدارةٍ مدنية بريطانية مع تحويله إلى ميناءٍ تجاري. وهذا الحدث يعد بموجب التقويم الرسمي التاريخ الفعلي لتأسيس الموانئ العراقية، لذلك تستعد إدارتها للاحتفال خلال العام الحالي بمرور 100 عام على تأسيسها.

بين مدٍ وجزر

مرت الموانئ العراقية منذ تأسيسها بتقلباتٍ كانت انعكاساً للوضع السياسي في البلاد، إذ شهدت فترات ازدهارٍ قصيرةً نسبياً، وقد بلغت أوج تقدمها في أواخر الخمسينيات وبدء الستينيات، وحافظت على تفوقها إقليمياً خلال السبعينيات، ثم عصفت بها حرب الخليج الأولى (1980-1988)، وشلّها الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على العراق في العام 1990. وبعد العام 2003 عادت لتمارس أدوارها التقليدية شهرياً في إرشاد عشرات السفن التجارية وإرسائها وإفراغ حمولتها.

لم تثبت الموانئ العراقية على حال حتى من ناحية التسمية. فهي كانت مجرد "دائرة" صغيرة عند تأسيسها، ثم صارت "مصلحة" ذات إدارة مستقلة في العام 1956. وفي العام 1976، تحولت إلى "مؤسسة"، وبعد ذلك أُعتبرت "منشأة" في العام 1987. ثم أصبحت "شركة" ولا تزال بدءاً من العام 1997. وثمة محاولات برلمانية جديدة لتشريع قانون يقضي بجعلها "سلطة" ذات صلاحياتٍ أوسع.

في عصرها الذهبي

عشرات المديرين تعاقبوا على إدارة الموانئ العراقية منذ تأسيسها، لكن واحداً منهم فقط ترك بصمة لا تمحى، هو اللواء مزهر الشاوي الذي ارتقى بالموانئ في عهد إدارته لها إلى مستوى الموانئ الأوروبية، ولم تتوقف جهوده عند حدود تطوير الموانئ خلال شغله المنصب من العام 1958 إلى العام 1963، إنما اهتم إنسانياً بالعاملين فيها، وحسّن أحوالهم المعيشية. إذ أنشأ لهم مجمعات سكنية ومدارس ومستشفى وجامعاً ومكتبة عامة ومراكز ثقافية ومنشآت ترفيهية، وأرسل بعض أبناء العمال الفقراء إلى بريطانيا للدراسة في جامعاتها على نفقة الشركة.

الشاوي، الذي فارق الحياة قبل 35 عاماً، تحول في زمن استشراء الفساد الإداري في العراق بعد العام 2003 إلى رمزٍ وطني للنزاهة. وعلى الرغم من أنه ليس من البصرة، أقام أهل البصرة له في العام 2012 تمثالاً قرب مقر الشركة العامة للموانئ اعترافاً بفضله على البصرة وموانئها وتخليداً لذكراه.

يؤكد كاظم فنجان الحمامي، وزير النقل السابق والخبير البحري، إن "أحد أهم أسباب تفوق الموانئ في عهد الشاوي أنها كانت تحتفظ بإيراداتها المالية، ولا ترسل شيئاً منها إلى خزينة الدولة"، مبيّناً أن "الموانئ في زمن الشاوي شهدت بناء أرصفة جديدة، وتجهيزها بأحدث المعدات والرافعات. كما تم شراء حفارات وساحبات بحرية وسفن للتنوير وزوارق للإرشاد البحري، وكانت الموانئ تضطر إلى إرسال سفنها المعطلة إلى الهند لإصلاحها، لكن الشاوي أمر بإنشاء الحوض العائم (أجنادين) المصمم لإصلاح السفن الكبيرة، ولا يزال يستخدم بكفاءة إلى اليوم".

أضاف الحمامي "الموانئ العراقية حافظت على تفوقها خلال الستينيات والسبعينيات، ولعبت في تلك الفترة دوراً في تطوير موانئ عربية"، مضيفاً أن "أسطولاً من سفن الحفر أُرسل إلى اليمن. كما عمّق الأسطول العراقي القنوات الملاحية المؤدية إلى ميناءي عدن والحديدة".

شركة رابحة

تحاول الموانئ العراقية التمسك بإرثها القديم ضمن سعيها للاستفادة من أمجاد الماضي في تعزيز مكانتها اليوم. فمقر إدارتها الحالي يشغل البناية نفسها التي افتتحها الملك فيصل الأول في العام 1931، وكان من المقرر تحويلها إلى متحفٍ يوثق مراحل نشأة الموانئ العراقية وتطورها، والانتقال إلى مقرٍ جديد أوسع مساحة. لكن المقر الجديد ما إن أنجز في العام الماضي حتى تخلت عنه شركة الموانئ للحكومة المحلية في البصرة، عندما وجدت نفسها بلا مقر بعدما أحرق محتجون مقرها.

يُلقى حالياً على عاتق الشركة العامة للموانئ إدارة خمسة موانئ تجارية وتشغيلها، أقدمها ميناء المعقل الذي يعود إلى العام 1914، وأكبرها ميناء أم قصر الذي أنشأ في العام 1965. وقبل تسعة أعوام قررت وزارة النقل شطره إلى ميناءين (جنوبي وشمالي)، وأحدثها ميناء خور الزبير الذي أنجز العام 1989، ويتميز بوجود أرصفة صناعية ومخازن تخصصية للأسمدة الكيماوية والفوسفات. أما أصغرها مساحة فهو ميناء أبو فلوس الذي أنشأ مطلع العام 1976، في حين يجري منذ أعوام بناء ميناء الفاو الكبير الذي يسير العمل فيه بوتيرةٍ بطيئة، ومن المقرر أن يكون عند إنجازه أكبر موانىء العراق وأفضلها، ومن المستبعد إنجاز مراحله الأولى قبل العام 2022.

أما من حيث مواردها البشرية فيعمل في الموانئ آلاف الموظفين، نسبة غير قليلة منهم هم ضباط ومهندسون بحريون من خريجي أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية في البصرة. وتتألف الشركة من أقسام كثيرة، أبرزها أقسام الإنقاذ البحري والصناعات البحرية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. أما مكانتها الاقتصادية فهي في صدارة الشركات العامة (الحكومية) الرابحة، وترفد الخزينة العامة للدولة بملايين الدولارات شهرياً، وتعتمد أسلوب التمويل الذاتي، إذ تغطي تكاليفها التشغيلية من إيراداتها المالية.

تحديات ثقيلة

واجهت الشركة بعد العام 2003 تحديات كبيرة، أهمها مشكلة انخفاض أعماق القنوات الملاحية بسبب تراكم الأطيان، وكانت هذه المشكلة تحول دون وصول السفن الضخمة إلى الموانئ. لكن الشركة تغلبت جزئياً على هذه المشكلة بعد امتلاكها عدداً من سفن الحفر البحري، إلا أنها لا تزال تكافح للتغلب على مشكلة ثانية لا تقل تعقيداً، هي وجود سفن وزوارق غارقة في المياه الإقليمية العراقية تهدد سلامة الملاحة البحرية.

وقد انتشلت الشركة العشرات منها بالتعاقد مع شركات أجنبية، ثم بجهودها الذاتية بعد امتلاكها في العام 2014 رافعة بحرية كبيرة. ومن أبرز القطع البحرية التي لا تزال غارقة، اليخت الرئاسي (المنصور) الذي كان يملكه صدام حسين، وتعرض في العام 2003 لضربة جوية

أميركية أغرقته في مياه شط العرب.

ووفق الحمامي، فإن "الموانئ التجارية في حوض الخليج تحقق قفزات هائلة، وتحول بعض موانئ المنطقة إلى مراكز تجارية تقدم شتى التسهيلات للمستوردين وخطوط الشحن الدولية، لكن الموانئ العراقية لم تواكب هذه التطورات السريعة"، مضيفاً أن "الموانئ التجارية في العالم تصنف في خمسة أجيال بحسب تطورها، والموانئ العراقية تنتمي إلى الجيل الأول القديم".

ولفت الحمامي، الذي عمل في الموانئ العراقية أكثر من 35 عاماً، وحالياً هو أحد أعضاء مجلس النواب العراقي، إلى أن "تطوير الموانئ يجب أن يبدأ من تحديث التشريعات القانونية المتعلقة بعملها. فهي بحاجة إلى تشريعاتٍ جديدة تحل محل قوانين بالية". أضاف "من غير المعقول أن القانون البحري التجاري الذي وقعه أحد سلاطين الدولة العثمانية في العام 1893 لا يزال نافذاً".

عشرة عقود من الزمن مضت على تأسيسها والموانئ العراقية تتأرجح بين صعود وهبوط، لكن المتخصصين يتوقعون لها مستقبلاً أفضل من ماضيها وحاضرها.

بالعودة إلى الماضي البعيد، فإن التاريخ يروي عن موانئ قديمة كانت مزدهرة ضمن الحدود الحالية للبصرة، إلا أنها اندثرت بمرور الزمن، ولم تخلف أثراً ظاهراً، ومنذ العام الماضي تجري بعثة عراقية للتنقيب عن الآثار أعمال تنقيب في منطقة ريفية نائية تقع شمال البصرة، يُعتقد أنها كانت تضم أعظم ميناء في العراق القديم يرتبط بخطوطٍ ملاحية تمتد إلى الصين. والمفارقة أن الموانئ العراقية في القرن الحادي والعشرين لا تتصل بخطوط شحن بحري مباشرة مع الصين.

المقعد الصناعي في الناتج الإجمالي

عبد الزهرة محمد الهنداوي، عن جريدة الصباح

لا تنفك وزارة الصناعة والمعادن بوصفها الجهة القطاعية المعنية بالقطاع الصناعي، من اعلان تبرمها وانزعاجها الدائم من مؤسسات الدولة الاخرى التي تدير لها ظهرها، عندما تقوم تلك المؤسسات بتوفير احتياجاتها من السلع والأجهزة عن طريق الاستيراد الخارجي، وتؤكد وزارة الصناعة، انها بات لديها امكانات صناعية جيدة ، تمكنت من خلالها اعادة الروح إلى الكثير من المصانع والشركات الوطنية التي يمكنها ان تغطي جزءا من الحاجة المحلية لبعض السلع والمنتجات ، وعندما يُوجه مثل هذا التساؤل إلى العازفين عن شراء المنتج الوطني، قد تأتي الاجابة هلامية الابعاد غير واضحة المعالم، فهناك من يقول ، ان الجودة والنوعية غير متوفرة في هذه المنتجات، وآخر يقول ، اننا نسمع جعجعة من دون نرى طحينا ! .. وثالث يعلل عزوفه، بأن شركات وزارة الصناعة هي الاخرى تلجأ إلى الاستيراد لتلبية طلبات الجهات الاخرى، وبالتالي يصبح السعر مضاعفا!!

وفي خضم هذه التقاطعات في التبريرات والإجابات، لاشك أن ثمة إشكال هنا أو حلقة مفقودة هناك، إذ من المؤكد والمعلوم أن الكثير من شركات ومصانع وزارة الصناعة باتت تعمل وتنتج العديد من المنتجات، التي يمكن أن تلبي جانباً من الحاجة المحلية، وقد بتنا نشاهد مثل هذه المنتجات في الاسواق المحلية، ومنها الالبان والعصائر وبعض المنتجات الغذائية، فضلا عن الصناعات البلاستيكية والأجهزة الالكترونية، وكذلك صناعة الاسمنت بجناحيها العام والخاص، وهذه الاخيرة سدت الحاجة المحلية بالكامل، ولم يعد العراق بحاجة إلى استيراد الاسمنت بكل أنواعه ومنذ عدة سنوات.

اذن، أين تكمن المشكلة؟ هل فعلاً أن مؤسسات الدولة تقلب ظهر المُجن لوزارة الصناعة، في الوقت الذي تحتاج فيه هذه الوزارة كل أنواع الدعم لتمكين القطاع الصناعي من أن يتبوأ دوره الحقيقي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بعد أن تراجع هذا الدور إلى أدنى مستوياته خلال العقود الثلاث الأخيرة؟ هل نحن بحاجة إلى تشريعات وقوانين تلزم الجميع بشراء احتياجاتها من وزارة الصناعة؟..

فيما يخص التشريعات والقوانين، اعتقد أن لدينها منها ما يكفي، لو جرى تطبيقها بحذافيرها، فقد نشهد مشهداً صناعياً مختلفاً، ولعل قانون الموازنة لسنة 2019 حمل من المواد ما يمثل دعما حقيقياً للصناعة الوطنية، فقد الزمت المادة 24 من القانون مؤسسات الدولة كافة بشراء احتياجاتها من منتجات الوزارات الاتحادية، مشترطة بان لا تقل نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الانتاج للمنتجات المصنعة عن 20% ولا تزيد أسعارها عن 10 %على نظيراتها المستوردة، مع مراعاة الجودة والنوعية.. فيما أعفت المادة 43 من قانون الموازنة شركات القطاع العام الانتاجية من دفع الرسوم الجمركية للمواد الأولية أو المكونات المستوردة التي تسهم في خلق قيمة مضافة، وألزمت المادة 60/ أولاً مجلس الوزراء بمنع استيراد منتجات الصناعات الغذائية التي تشمل المرطبات والعصائر، والتمور والفواكه والخضر التي لها منتج محلي مماثل يغطي احتياجات السوق المحلية بحسب "الروزنامة" الزراعية، هذا فضلاً عن القرارات والتعليمات الصادرة سابقاً ومنها قانون حماية المنتج وحماية المستهلك والتعرفة الكمركية، وقرارات لجنة الشؤون الاقتصادية بهذا الشأن .. فهل من المعقول أننا ومع وجود هذه الشبكة من القوانين النافذة الصارمة، نبقى نتحدث عن حالة من العزوف أو عدم الاهتمام من قبل مؤسسات الدولة بما يُنتج محليا، لتذهب إلى استيراد احتياجاتها من الخارج؟

اعتقد، أن الأمر بحاجة إلى مراجعة للوقوف على حيثيات القضية، والبداية تكون من واقع وزارة الصناعة، وما حجم المساحة التي يمكنها أن تغطيها من الطلب المحلي، خصوصاً بعد أن أعلنت وزارة التخطيط أنها أعدت دليلاً سنويا يتضمن المنتجات المحلية وأسماء الشركات المنتجة، وتم توزيع هذا الدليل على جميع مؤسسات الدولة، لكي تلتزم به، وعلى جميع الشركات الصناعية تحديث بياناتها بنحو دائم في هذا الدليل، وبعد ذلك يجب أن تكون هناك متابعة دقيقة من قبل مجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة التخطيط وكذلك اللجان النيابية المعنية للوقوف على العقبات والمشاكل التي تواجه هذا البرنامج، ومساءلة الجهات التي لا تلتزم به، على وفق الشروط التي حُددت في القوانين النافذة، وفي مقدمتها، على جميع مؤسسات الدولة وعند حاجتها لشراء أي منتج ، مفاتحة وزارة الصناعة لمعرفة، فيما إذا كان هذا المنتج متوفراً أم لا، فان كانت الاجابة لا، عند ذاك يمكنها أن تلجأ إلى الاستيراد ، كما أن الامر يتطلب من وزارة الصناعة البت في تلك الطلبات بنحو سريع، إذ تشكو بعض الوزارات من بطء وتأخر إجراءات هذه الوزارة في الرد على الطلبات، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في تأمين تلك المتطلبات.

من اجل تعليم يليق بالعراقيين

د. محمد الربيعي، عن موقع الناس

من المؤكد إن موضوع التربية والتعليم لا يخص وزارتي التربية والتعليم العالي وحدهما، إنه قضية وطنية بامتياز، ففي المدارس يتم تربية مواطني الغد ونكتشف حب الوطن ونهتف بأسمه، وفيها نبني شخصية الفرد، وفي الجامعات نكتشف ونبني المعرفة، ونصنع العقول وأصحاب الاختصاص من المدرسين والمهندسين والمحامين والأطباء والعلماء وغيرهم من أصحاب العلم والمعرفة .

ومن المؤكد أيضاً أن إصلاح التعليم لن يتحقق ما دامت باقي الوزارات والقطاعات الحكومية والقوى السياسية والمجتمعية غير معنية بإصلاحه . إصلاح التعليم أصبح ضرورة لازمة لتقدم البلاد، وأساس لردم الجهل والفساد كصفتين متلازمتين متداخلتين في المجتمع، وأهم عقبتين تحول دون الإستجابة للتطوير. فالجهل هو وجه للعبودية والخنوع، والفساد هو الوجه الآخر للفشل في الإداء .

المشكلة اليوم إننا نناقش الهوامش، ولا نعطي اهتماماً كافياً للمشكلة الرئيسة. نعيش في دوامة البنايات المدرسية، ونرى صور المدارس الطينية واكتظاظ الصفوف، بينما يتصارع السياسيون حول من أي قوة سياسية أو طائفة سيكون وزير التربية القادم. لكن هذا ليس بغريب عن بلد يأكل الفساد جسده ويفتقد فيه المسؤولون عن إجابات شافية على تساؤلات المواطنين. أما على صعيد الجامعات فنهتم بالتصنيفات الدولية ونتسابق في ابتكار طرق جديدة للدخول فيها أو للحصول على مرتبة أعلى.

أي تعليم نريد؟

لا أحد يسأل اليوم عن أي تعليم نريد؟ ولا أحد يتحدث عن الأهداف المرجوة من التعليم، ولا عن طرق تحقيق هذه الأهداف .

فأي تعليم نريد؟ هل نريد تعليماً يحوّل المتلقين الى خزائن للمعلومات يتم تفريغها أيام الامتحانات؟ أم نريد تعليماً يحرر الطاقات الكامنة في نفوس الطلبة ويستفز ذكاءهم، ويساعدهم على التفكير الحر الإبداعي، وحل المشاكل، ويجعلهم يركزون على ما يعنوه حقاً باستخدامهم للتعابير. الأمر الذي يحرضهم على استخدام التعبير المناسب وانتقاء الألفاظ المعبرة عن المعنى المقصود، وليس مجرد ترديد حرفي كالببغاوات ما ذكره لهم معلمهم أو ما هو مكتوب في الكتاب المقرر. لقد ذكرناها مرّات ومرّات إننا نريد تعليماً يحول الطالب الى مفكر ناقد وإنسان منطقي، غير متحيز يتمتع بمهارات تفكير عالية وهذا لن يتم تحقيقه إذا لم يتعلم الطالب التفكير المستقل وأن يتفهم وجهات نظر الآخرين. فعلى سبيل المثال فإن ممارسة الطلبة تمارين في قواعد اللغة، أو تطبيق قوانين رياضية دون معرفة الدوافع المنطقية وراء استخدام تلك القوانين لا تسهم كثيراً في تنمية التفكير الناقد. لابد للطالب ان يعرف الهدف من التعلم، والتفكير، وان يعرف ان لكل نشاط عقلي هدف. ان طلبتنا يأخذون دروسا في العلم ولكنهم لا يعرفون ما هو العلم. كما يدرسون عن العلماء ولكنهم لا يعرفون ماذا يعمل العلماء. ولا يعرفون كيف يطرح العلماء الأسئلة كبداية لدراسة القوانين والنظريات. إنهم يعرفون طرح السؤال: ماذا نعمل؟ ولا يعرفون إن السؤال الأهم هو: لماذا نعمل هذا؟

لقد اصبح طلبتنا يدرسون ولا يتعلمون، حيث التعليم بات مجرد "نتائج للامتحان" على حد تقرير للبنك الدولي حول تقييم أنظمة أداء الطلاب بالدول العربية، والذي أكد على سيادة "منطق الاختبار" بدلاً من "منطق التعلم" في الانظمة التعليمية العربية حيث التركيز الشديد على أهمية المواضيع الأكاديمية، على حساب مهارات مطلوبٍ توفرها من خَريجي القرن الواحد والعشرين، مثل حل المشاكل والعمل ضمن الجماعة ، وإتقان تكنولوجيا المعلومات وتعلم الإدارة والتنظيم. ويتضح الاهتمام بالامتحان من خلال اشتداد الصراع حول أساليبه ونتائجه واهميتها . بالنسبة لمعظم التربويين الامتحانات ضرورية ونتائجها مقدسة لا يمكن المساس بها، وبالنسبة للدولة فإنها كلما كانت مركزية كلما كانت أفضل، وبالنسبة للعديد من الطلبة تبدو الامتحانات شراً لابد منه ولا مفر منها. فهل الامتحانات النهائية ضرورية حقاً؟ يؤكد تقرير البنك الدولي بأن أداء المنطقة سيتحسن إذا ابتعدت عن الأنظمة التعليمية الانتقائية التي تتطلب امتحاناً رئيساً نهائياً وتحريرياً، موصية الدول العربية باستخدام التقييمات المرجعية لمساعدة الطلاب والمدرسين على فهم ما تعلمه الطلاب و ما لم يتعلموه أثناء العملية التعليمية.

نوقشت مسألة الامتحانات التحريرية النهائية في عدد من جامعات العالم بضمنها جامعتي في دبلن ولعدة سنوات مضت، وتم الاتفاق على ان الامتحانات النهائية فشلت في تطوير مهارات "الاستجواب والتعلم الذاتي" وبأنها لا تعزز الفهم العميق للمواضيع العلمية، وان هذه الطريقة المعتادة غير صحيحة، أي إنها تفشل في تقييم الأهداف التي يراد من الطلاب تحقيقها في الواقع العملي .ومع ذلك، فإن هذا لا يلقي إلا مجرد نظرة ضيقة على أهمية الامتحانات. فماذا تشمل الامتحانات من الجوانب التي نريدها من الامتحان؟ وماذا نريد من الامتحان؟

تهدف برامج الامتحان الجيد إلى توفير تقييم متوازن وعادل لكل طالب. ويتم تحقيق هذا الهدف عبر طريقتين. أولاً، أنها تستخدم مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات والمهام (الامتحان التحريري ما هو إلا واحد من 15 نوعاً من أنواع الامتحانات على اقل تقدير) وهذا يعطي الطلاب فرصاً متعددة، في سياقات مختلفة، لإثبات ما يعرفونه ويمكن القيام به. كما إنها تمكن التدريسيين من أن يكونوا واثقين من دقة أحكامهم حول كل طالب. ثانياً، يجب أن تكون المهام "مناسبة لتحقيق الغرض". على افتراض أن أي موضوع دراسي لديه عدد من الأهداف منها المعرفة والفهم، والمهارات العامة والمنقولة، ويجب أن تكون كل مهمة من مهام الامتحان مناسبة لقياس الهدف المحدد أو الأهداف التي سيتم تقييمها. وهذا يعني أن مهمة تقييم المعرفة الأساسية ستبدو مختلفة عن تقييم الإبداع.

على ضوء المعلومات المتوفرة حول ضرورة واهمية وأساليب الامتحانات نعتقد أن الامتحانات الحالية بحاجة الى دراسة واسعة لنتائجها ولضروريتها، آخذين بنظر الاعتبار درجة مصداقيتها في تقييم الأهداف التربوية ومخرجات التعلم للمواضيع الدراسية والبرامج الاكاديمية .هل نتائج الامتحانات تعبير حقيقي عن كفاءة ومعرفة وإبداع ومهارات الطالب المكتسبة؟ هل يمكن على الأقل دراسة أهمية الامتحانات ولربما إلغاء بعضها واستبدالها بأسلوب تربوي حديث أو بإضافة طريقة تربوية حديثة؟

أهمية التفكير النقدي وتنمية الإبداع

ما نفتقد في تعليمنا اليوم هو الأساليب التي تدفع الطالب للتفكير وتنمية الابداع، وقدرته على إيجاد حلول لمشاكل لم يواجهها من قبل. نحن بحاجة الى أساليب لتحدي واستفزاز ذكاء الطلاب وجعلهم يفكرون بدلاً من مجرد حفظهم للمعلومات. وهذا لن يتطلب وسائل بشرية ومادية إضافية، بل يتطلب فقط تغيير طرق التعليم وتحسين توظيف ما هو موجود. وهذا يتطلب إرادة وتصور وذكاء وإبداع من طرف المسؤول واستعداده للتعلم وتطبيق الأساليب الجديدة من قبل المدرس.

ولكي تزدهر المعرفة ويثمر، العلم لابد من إشاعة حرية الدهشة والتساؤل والاكتشاف، حرية الفكر والتعبير، حرية طرح الفرضيات ومناقشتها دون خوف. إن اطفالنا وشبابنا مكبلون بأغلال بالية تحرمهم من متعة السؤال، وروعة البحث ونشوة الاختراع، فالمدرسة والجامعة ليس إلا صفوف دراسية يتلقن فيها الطالب معلومات كثيرة، إلا إنها قليلة الفائدة، ويمكن الحصول عليها بطرق الأون لاين والتعليم الذاتي. ولم أر الا نادراً جامعة او مدرسة يتعلم الطالب فيها أسلوب حل المشكلات والعمل الجماعي والتفكير النقدي والتحليلي، وليس هناك من الجامعات والمدارس ما تركز على التعلم النشط وتعتبر الطالب محور العملية التعليمية، وفيها يتم التعلم من خلال العمل والبحث والتجريب واعتماد المتعلم على ذاته في الحصول على المعلومات واكتساب المهارات وتكوين القيم والاتجاهات بدلا من التركيز على الحفظ والتلقين .

هل يمكن لأحد ما أن يدلني على جامعة او مدرسة يتم فيها التعليم على أساس تنمية التفكير النقدي والتحليلي، والقدرة على حل المشكلات، وعلى العمل الجماعي والتعلم التعاوني؟ هل أن تعليم هذه القدرات والمهارات ممنوعة علينا كعراقيين؟ إذا كان الشاب العراقي يمتلك ذكاء وقابلية للتعلم تمكنه من اكتساب المعرفة، وتعلم المهارات وحل المعضلات، فلماذا نحرمه من حقه في تعليم ذي جودة عالية يكسبه مهارة وخبرة كبيرة، والقيام بإسهامات ذات معنى في المجتمع؟

ومن بين مفاتيح تعليم يليق بالعراقيين، هو ربط المدرسة بالمجتمع، وهنا تكمن مسؤولية كبيرة للمدرس وللمسؤول في محاولات الانخراط بالبيئة القريبة من المدرسة ومخاطبة القضايا الاجتماعية المهمة، ومشاركة الطلاب في الشأن العام والسياسي، وأيضاً تعليم ثقافة المناظرة وقبول الآخر بغض النظر عن الفروقات المجتمعية او الثقافية او الدينية ونبذ التطرف والتعصب .لابد من العمل على إخراج الطلبة من المدرسة والى المجتمع المحيط، وبرمجة العديد من الحصص خارجها، خصوصاً الحصص المتعلقة بالثقافة والرياضة والتربية على القيم الإنسانية والمواطنة. فمثلا يجب أن يتعلم الطلاب مجموعة من السلوكيات والقيم من مصادرها في المجتمع، أن يزوروا مثلاً الدوائر الأمنية ونقاط التفتيش، والدوائر الحكومية والبرلمان ومجالس المحافظات، وثكنات الجيش والمستشفيات والمراكز الرياضية، ليطلعوا على الدور الذي يقومون به .

وعلينا أن نفكر أيضا بالأطفال الذين يعانون صعوبات تعليمية واجتماعية. هؤلاء الاطفال الذين لديهم نفس الأحلام مثل الكثيرين من أمثالهم ولكن مسارهم سيكون أكثر تعقيدا وتطلباً للجهود. إنهم الاطفال المصابون باختلالات يصعب التعرف عليها وخاصة في مجتمعات بها مدارس وخدمات طبية غير مؤهلة وهي التوحد، وعسر الكلام، وعسر القراءة، وخلل الاداء، وخلل الكتابة، وخلل الإملاء، وخلل الحساب، واضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط .

واخيراً، نحب أن نؤكد على أن بناء الانسان يبدأ من نقطة الصفر، ومشكلة التعليم في هذا البلد منذ عقود، هي إصرار البعض على تفادي الإصلاح، وتجب الاستفادة من خبرات البلدان التي سبقتنا عقوداً في تعليم أبنائها، فشعارهم هو نبذ المعرفة الجديدة، ومثالهم هو "الشين الذي تعرفه أحسن من الزين الذي لا تعرفه ."وهذا خطأ يؤدي إلى الجمود وعدم التقدم.

تارةً أُخرى .. جامعات العراق وعدوى حوزاته الدينية

ناصر الحجاج، عن المدى

لستُ أول القائلين بأن المواد والكتب التي تُدرّس في المدارس الدينية الشيعيّة التقليدية مواد عفا عليها الزمن مثل "متن الأجرومية، وقطر الندى وبل الصدى، والنحو الواضح، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.."، وأمثالها من كتب النحو والصرف والبلاغة، وكتب "الفقه والمنطق والأصول .." بما يعني أن العلوم الإنسانية الحديثة والمعاصرة التي تستعين بها الجامعات العالمية في علم اللسان العام، بما فيها دراسة اللسان كظاهرة اجتماعية نفسية، لا يتم تدريسها في الحوزات العلمية مع بعض الاستثناءات البسيطة في تدريس أصول البحث العلمي وعلم الأديان المقارن.

وعلى الرغم من أن دعوات التجديد في مناهج الحوزات الدينية ما تزال متواصلة منذ مطلع القرن العشرين على أيدي جماعة "منتدى النشر" وحتى قيام الثورة الإسلامية في إيران، وبخاصة دعوات الاهتمام بعلم الأخلاق، إلا أن أيّاً من تلك الدعوات لم يتحقق بالرغم من صدورها عن أئمة فقهاء ومراجع دين مجتهدين، وبقيت الحوزات الدينية على مناهجها القديمة دون تطوير مهم، بل كثرت الحوزات في النجف وكربلاء والكاظمية وأنشئت حوزات جديدة في أغلب المحافظات العراقية في الجنوب والفرات الأوسط، وازداد عدد المعممين الذين لم يحرزوا مرتبة الاجتهاد والفقاهة، لأن الدولة العراقية لم تكلف نفسها الإشراف على تلك المناهج، ولا على التقاليد المجاملاتية والمتهاونة في وضع العمة على صغار "المشايخ" قبل تفقههم في الدين، وتخرجهم من مرحلة البحث الخارج التي قد تعادل مرتبة الإجازة التعليمية (البكالوريوس).

تحتاج الدولة العراقية إلى جهود كبيرة وخطة طويلة الأمد لتتمكن من التعاون مع زعامات الحوزات الدينية الشيعيّة لوضح حد لظاهرة "تعميم" رجال الدين قبل مرحلة الاجتهاد، إلا أن مسؤوليّة الدولة العراقية الأولى بالتصدي لها هي الظاهرة المشابهة التي انعكست من الحوزات الدينية على الجامعات الأكاديمية، فالمناهج التي يتم تدريسها في الغالبية العظمى من الكليات والتخصصات ما هي إلا "ملازم وكورسات" لا ترقى إلى رتبة المادة المنهجية العلمية التدريسية التي يحتاجها التخصص، من جهة، ولا تأخذ بالحسبان سوق العمل وحاجة الأمة من جهة ثانية.

الكارثة الكبرى التي تواطأت الجامعات العراقية على السكوت عنها، والقبول بها هي قبول موضوعات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه دون الأخذ بعين الاعتبار جدواها العمليّة، أو حاجة سوق العمل العراقية والدولية إليها، بل ودون النظر إلى حاجة الدولة والمجتمع لنتائجها العملية، وفي الوقت عينه عزوف الدراسات العليا عن تناول الموضوعات الضرورية والحساسة التي لها مساس مباشر بثقافة المجتمع العراقي، وباقتصاده، وأمنه ورقيه وسمعته.

إن من العيب والجهل، إن لم نقل من الإجرام، إغفال كليات الفقه والشريعة لدراسة ظاهرة التكفير التي تسببت بذبح الجيش والشرطة العراقية منذ 2003، وإغفال كليات العلوم الاجتماعية لدراسة المناطق والمجتمعات التي قبلت بتواجد مجاميع إرهابية طائفية، ودراسة البيئة الاجتماعية التي تقبل بقتل العراقي المخالف لها عقائدياً، مثلما من الجهل والخيانة الأكاديمية تجنب كليات العلوم النفسية دراسة الظواهر النفسية، والنفسية الاجتماعية التي تدفع العراقيين إلى الالتحاق بجيوش الإرهابيين والقتلة ممن يستهدفون أبناء العراق أنفسهم.

إن مهمّة إصلاح مناهج الكليات العراقية وتخصصاتها، ومهمةَ تطوير أساليب التدريس وطرائقه مهمةٌ ثقيلة، لكنها ممكنة وضرورية، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار استعداد الجامعات الشقيقة والصديقة لتبني مشروع الاستاذ الزائر Visiting professor لأجل تبادل الخبرات الأكاديمية والبحثية لجامعات العراق الرسمية والخاصة، وعندها سنعرف بالتحديد حاجة المجتمع العراقي إلى تحديث الكثير من أفكاره، بما فيها المتعلق ببناء الدولة من خلال بناء الأمة، عبر الأكاديميا والبحث العلمي.

"أنا عراقي أنا اقرأ".. صرخة ضدّ عسكرة المدن!

سلام الحسيني، عن العراق الترا

ليس هناك ما هو أجمل من مشهد التزاحم على طاولة الكتب وتفحص العناوين، إنها عملية تذوق رفيعة مختلفة لا تحدث إلا مع شعوب حية حالمة بحياة هادئة، مجتمعات تريد اللوذ بغلاف الكتاب وصفحاته من خطر محرقة الجهل ولهيبه المستعر، وهذا ما تجلى في المظاهرة الثقافية الكبرى (أنا عراقي أنا أقرأ)، وهي تمثل دعمًا لترسيخ مبادئ الوعي وأسس التمدن في المجتمع وتعمل على تحصينه من الأفكار المظلمة التي تروج للموت لأجل حماية "المقدس"، وسحق مفهوم الحياة. إن التنوع الثقافي لا يخدم قوى الظلام والمحاصصة التي تؤسس لمشاريع الموت بالنيابة العابرة للحدود في أطر التشابه الطائفي، أنهم يريدون بلادًا تنتج أفرادًا مدججين بالبنادق لا بالكتب، هذا ما عملت وتعمل عليه حتى الآن أحزاب الحروب بقيادة أمراء الطوائف.

موسم سابع يكلل بالنجاح الباهر لمهرجان "أنا عراقي أنا أقرأ" بـ25 ألف كتاب بمختلف العناوين من أدب وفلسفة إلى فن وعلوم وتكنولوجيا وصولًا الى أدب الطفل، وفعاليات ثقافية موسيقية وفكرية لم تخل من الذوق الرفيع الذي يعبر عن روعة هذه الفعالية الكبرى على مختلف المستويات بالرغم من قصر عمر التجربة وبساطة الإمكانيات. نجحت الفعالية بفريق شبابي تطوعي مستقل، يعبّر عن صرخة الحب المخبوءة بروح كل شاب وشابة للحياة والقراءة، كما قيل في الأثر، إن القرّاء يعيشون أكثر من حياة، بناء على العلاقة مع الكتب لأنها الأجمل. يا لروعة المشهد الجميل الذي يجمع العشاق معًا حول الكتاب لخلق حلقة نقاش عن كاتب أو روائي أو فيلسوف، ما أبلغ تلك الرغبة التي كانت على وجه قارئ يتحسر على عدم اقتناءه ذلك العنوان الذي في يد قارئ آخر. هذا المهرجان بمثابة عصر النهضة بلون عراقي بحت خالٍ من الشوائب الافتراضية التي تكتب وتدون بثمن بخس لإسقاط التجربة الشبابية الخارجة عن إرادة أنظمة المحاصصة، وتشويه هذه اللوحة العراقية التي تنتمي للوطن دون الانشغال بالهويات الفرعية.

اقرأ/ي أيضًا: بـ25 ألف كتاب وفعاليات جديدة.. موسم سابع لـ"أنا عراقي.. أنا اقرأ"

لن تنجح قوى المحاصصة التي حركت ذبابها الإلكتروني للنيل من مهرجان "أنا عراقي أنا أقرأ"، عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي لتصوير اللحظات الأخيرة التي أعقبت المهرجان وكأنها لحظات هرج وفوضى، ولكم كان مفرحًا اندفاع الشباب العراقي لتوضيح ما كان مبهمًا ولحفظ قدسية الكتاب والقراءة التي يدعمها المهرجان، هذه القوى عبر ذبابها تريد لبغداد أن تتحول عبر العقل الطائفي والعسكري إلى مظهر من مظاهر المجتمع الأسبارطي، حيث يريدون مدينة تعيش على أخلاقيات حربية، تسعى لصناعة مواطن عسكري بصفات عنيفة ومن فضائله الغطرسة والفظاظة بكل معانيها.

بفضل هذه القوى "المحاصصاتية" صار اللباس العسكري زيًا رسميًا يغلف وجه المدن، حتى اللغة غدت مختلفة وتعبر عن العنف بكل تفصيلاته وصارت متداولة على الصعيد الاجتماعي. القراءة والتمدن لن يحقق الغاية التي يسعى إليها أمراء الحرب والطوائف وهي القسوة كخصلة لا بدّ أن تلازم المجتمع المتعسكر. يتوهم هؤلاء أن المجتمع الذي يقرأ سيمشي معهم للحرب على أنغام موسيقاهم، الواقع يقول شيئًا آخر وبصوت مسموع بعد الزخم الكبير الذي شهده المهرجان "إحنه مشينا مشينا للقراءة".

الأمم التي تخرج من الحروب المدمرة تلجأ لإحياء الكتاب ومسح غبار المدافع والبارود عنه لإعادة بناء البلد وتدجين الأجيال الجديدة على الكتابة والقراءة، هناك فرق كبير بين دخان البندقية ورائحة كتاب قد اصفرت أوراقه لقدمه، جرب أن تستنشق الرائحة وعبر بعد ذلك عن مفعول الخلطة السحرية التي تجذبك لخيارين لا ثالث لهما، أما الحياة أو الموت. الشباب العراقي يقول لكم لقد سقط متاعكم ولا مقام لكم فيها، القراءة سبيلنا للحياة والوعي والبناء والاحتجاج ضد المحاصصة والفساد وتقسيم البلاد، ولا نريد الموت في حروبكم العبثية "العابرة لحدود الطوائف أحيانًا"، نريد العيش بكرامة وحرية، نقرأ كتابًا ونشاهد فيلمًا ونسمع الموسيقى ونعمل بين الناس، نحن نؤمن بمنطق أن الإنسان خُلق ليعيش وينتج، وليس ليقتل بالنيابة عنكم وعن أحلامكم الطائفية.

السقالات

شيموس هيني

حين يباشر البناؤون عملهم في مبنى ،
عليهم التأكد من إختبار السقالات؛
يتأكدون من عدم إنزلاق الألواح الخشبية عند حافات النقاط العُقدية،
يؤمنون جميع السلالم ويحكمون شد المفاصل،
ومع ذلك، كل شيء يُزال حالما ينجز العمل
ولتظهر جدران من الأحجار المرصوصة بثبات
لذا، ياعزيزتي، ان بدت الجسور القديمة بيننا تنهار
لا تخفٍ أبداً، لندع السقالات تسقط
واثقين من إننا قد ابتنينا جدراننا.

شيموس هيني (1939-2013) شاعر ومؤلف مسرحي ومترجم إيرلندي، حاز على جائزة نوبل للآداب في العام 1995. ولد هيني في مقاطعة لندنديري/إيرلندا الشمالية، وتلقى تعليمه في جامعة كوينز حيث بدأ بكتابة الشعر ثم عمل أستاذاً بكلية جوزيف في بلفاست أوائل ستينيات القرن الماضي وبعدها شغل كرسي الشعر في جامعتي هارفارد وأكسفورد ويعد أهم شعراء الإنكليزية في عصرنا. قصيدة "السقالات" من قصائده المبكرة جداً وكتبت لإسترضاء زوجته.

ترجمة وتعريف: ف. ع.

تمنياتنا بالصحة والسلامة للكاتب والصحفي الوطني القدير الأستاذ عدنان حسين.

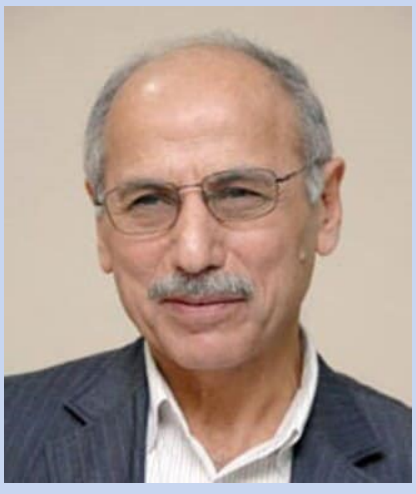

مهرجان هيت الثقافي الثالث

عقد مهرجان هيت الثقافي الثالث تحت شعار (بالثقافة والفن نبني الإنسان ونعمر الوطن) ولمدة ثلاثة أيام وشمل المهرجان برامج متنوعة ثقافية وفنية وساهمت فيه منظمات مجتمع مدني ومؤسسات تعليمية ومنها جامعة الانبار بالاضافة للعديد من ممثلي السلطات المحلية. وحضرت المهرجان وفود وممثلي الثقافة من مختلف مناطق ومحافظات العراق ومن ضمنهم 150 من الشعراء.

المهرجان كان نموذجا لتظافر جهود كبيرة من افراد وجهات كثيرة ممثلة باللجنة المنظمة والادارة المحلية ومجلس اعمار المناطق المتضررة من الارهاب والاجهزة الامنية بتشكيلاتها المختلفة وكذلك الشباب الواعد الممثلين لمنظمات مجتمع مدني مختلفة وتجمعات شبابية واعلاميين كثر ومنتدى شباب هيت، وكل التشكيلات الادارية الساندة في هيت وكذلك جامعة الانبار من خلال مشاركة بعض كلياتها. وتميز المهرجان باستذكار واجلال الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن قيم الخير والسلام من ابناء هيت البررة وعلى اختلاف عناوينهم وبابداء الشكر والتقدير للتضحيات الكبيرة لتشكيلات الجيش والحشد والشرطة من اجل ان يعم الخير والأمان ربوع مدينة هيت العريقة.

"المفضلة" لليوناني يورغوس لانثيموس

عن علاقات القوة حين يعز القرار بفعل الحب

فيصل عبدالله - لندن

على خلاف إشتغالاته السينمائية السابقة، "أسنان الكلب"(2009) (جائزة "نظرة ما" لمهرجان كان السينمائي)، "سرطان البحر"(2015) و "قتل الغزال المقدس (2017)، يدعونا اليوناني يورغوس لانثيموس(1973) في جديده "المفضلة"، جائزة لجنة التحكيم الكبرى لمهرجان فينسيا السينمائي (2018)، الى متابعة فصل من فصول حياة البلاط الملكي البريطاني وما يدور خلف أسواره الحصينة من صراع حول السلطة والنفوذ والدسائس والحب والثقة. وعبره، يأخذنا الى بداية القرن الثامن عشر إبان حقبة حكم الملكة "آن"، (الممثلة البريطانية أوليفيا كولمان)، مكللة بجوائز مثل كأس فولبي لمهرجان فينسيا الـ 75 و"البافتا" والأوسكار لأفضل آداء. ولكونها حبيسة عزلتها، بسبب أمراض تجمع بين الكآبة وداء النقرس والسمنة فضلاً عن ضعف الشخصية والنزق، تترك "آن" تسيير شؤون بلاطها الى موثوقتها المفضلة وحاملة مفاتيح الأسرار الدوقة سارة تشرشل (الممثلة الأمريكية راشيل وويز). ومع وصول الشابة الجميلة آبيغيل (الممثلة إيما ستون)، قريبة لسارة وأبنة ثري أكلته الديون والإفلاس، الى القصر بوجهها المتسخ وحاجتها الماسة لفرصة عمل، حتى ضمن فريق الخدم، تتشكل أضلاع هذه الدراما التراجيكوميدية. يشغل صراع هذه الشخصيات النسوية المركبة، بين ذاتها وما يحيط بها من مخاطر وصعاب، بين الحظوة والنبذ والسلطة ومركز القرار، المساحة الأكبر للشريط، ولكن داخل أسوار البلاط الملكي. صراع يوظف فيه المخرج تعاليم علم النفس والفلسفة والمسرح لسبر أغوار هذه الشخصيات إزاء خياراتها الوجودية المرعبة، جرياً على سابق إشتغالاته، وكجزء من قراءته للطبيعة البشرية. عجز الملكة آن عن ممارسة مهامها، بفعل أمراضها العديدة وهزال قراراتها، يطلق يد الشخصية القوية الدوقة سارة في تلبس دور الآمر الناهي وضمن أجواء إفلاس مالي وخطط حرب جاهزة مع فرنسا تنتظر من يمولها. بالمقابل، يبقى سؤال آبيغيل وخيارها هو هو، كيف الوصول الى قلب الملكة وإزاحة غريمتها سارة من المشهد؟ لعل سر النبتة البرية، مجموعة أعشاب جاءت بها من غابة تحيط بالقصر، لغرض إستعمالها كملطف للتخفيف من آلام حكة قروح ساق الملكة كانت البداية، ومنها تتوالى نقلات صعود آبيغيل سلم الحظوة والثقة لغاية صالة النوم الملكية/المبتغى. خزانة أسرار تلك الصالة وما يحيط بها من ردهات باذخة، صورت بطريقة أخاذة من قبل روبي رايان، تقدم لنا كمشاهدين عالم آن السوريالي والعبثي في الوقت ذاته، زيجاتها، فقدانها لـ17 طفلاً وتربيتها لنفس العدد من الأرانب حيث تطلق عليهم "الصغار" رغم إنها تمقتهم، لم تتحمل النظر الى طفل أخذته خادمة في أحدى الأروقة أو سماع عزفهم الموسيقى في باحة الحديقة، نهمها للأكل والشرب وثقل المسؤولية لشخصية مهزوزة إزاء حاجات الحياة ورغباتها. فيما ناورت الدوقة سارة طريقها الى القمة عبر المخاتلة والدسيسة والرأي الحاسم مستغلة حظوتها وإنجذاب آن لها في لعبة تبادل للأدوار بين الشخصية القوية والمستلبة.

تقرر "المفضلة" الجديدة دس السم لسارة والخلاص منها نهائيا، والتأني في فرض رسم على ملاك الأراضي لتمويل الحرب مع فرنسا خوفاً من ردود فعل الداخل البريطاني. لكن ما ان تستعيد الملكة آن صحوتها من عجزها وما عانته من إستلاب لقراراتها تلك التي صادرتها سارة، حتى تعلن الهدنة مع فرنسا وتقال الحكومة ويلغى مقترح زيادة الضرائب. إستعمل لانثيموس لغة أقرب الى اللغة الحديثة في الحوارات، ومثلها موسيقى تصويرية إستلفت من المغني المشهور آلتون جون بعض فقراتها وفي سردية تستحضر التاريخ لإستجلاء مفهوم علاقات القوة وصناعة القرار.

فضيحة مسكوت عنها

عبد المنعم الاعسم

طبقا للاتحاد الدولي للصحفيين فان عدد الصحفيين الذين اغتيلوا أو اختطفوا وغيّبوا في العراق منذ 2003 حتى الان، على يد جهات مختلفة منها جهات محمية من الحكومات، بلغ 350 صحفيا. اما الفضيحة الاكثر بشاعة (حسب وثيقة معلنة من الاتحاد الدولي ومدعمة من اليونسكو) فانها تتمثل في ان التحقيقات واللجان الرسمية لم تتوصل الى الفاعلين الّا في 3 حالات فقط (اكرر 3 حالات فقط من بين 350 حالة).. وفي رأيي ان المذنب الاول والمسؤول عن إفلات القتلة من العقاب هو الحكومات التي كانت قائمة في هذه الفترة، ومسؤولين عن ادارة قوى الامن وذلك وفق (المادة 12 -الفقرة 1) من الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري الموقع عليها من العراق وهذه المسؤولية وتبعاتها مثبتة في الاتفاقية المذكورة.

والى جانب الحكومات فان الصامتين عن هذه الفضيحة، والقابضين ثمن هذا الصمت، يملكون عناوين بارزة، وهم مشمولون يوما بموصوف الحِساب.

هل سيستعيد شارع الرشيد ببغداد مجده القديم؟

عدنان أبو زيد، عن المونيتور بتصرف

يعود شارع الرشيد التاريخي الى واجهة الاحداث مجددا، بعد ان ابدى قيادي في ائتلاف دولة القانون، الاحد 31 اذار 2019، اعتراضه على اسم الشارع الذي يشير الى الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي يكن له الشيعة البغض لانه قتل امامهم موسى الكاظم بالسم، بحسب الروايات الشيعية.

الشارع الذي لعب أدوارا سياسية واقتصادية وسياحية مهمة، يعاني الإهمال منذ عقود، وفق الصحافي والباحث حسن العلوي الذي يقول في 4 آذار/مارس 2019 ان اهمال شارع الرشيد كان مقصودا منذ حقبة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين الذي تعمّد تهميش الشارع كونه رمزا من الحقبة الملكية.

على المستوى الشعبي، فان دعوات تنادي باعمار الرشيد، فيما راحت حملات تنظيف متواضعة في 14 آذار/مارس 2019 تلفت الانتباه الى الشارع، كتلك التي قام بها طلاب جامعيون.

رفع رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في 7 كانون الثاني/يناير، قيود حركة السير عن أقدم شوارع العاصمة العراقيّة، شارع الرشيد، المحاذي لنهر دجلة، والذي تمّ افتتاحه في عام 1916 خلال العهد العثمانيّ، قبيل الحرب العالميّة الأولى. فيما أعلنت قيادة عمليّات بغداد في 20 كانون الثاني/يناير عن إكمال افتتاح الشارع أمام المرور، بعد غلق دام أكثر من 15 عاماً، منذ عام 2003 بعد الاجتياح الأميركيّ للعراق.

وتكمن أهميّة الحدث في أنّ العراقيّين ينظرون إلى الشارع كشاهد على تاريخهم الحديث وازدهار بلدهم تجاريّاً وثقافيّاً على مدى قرن منذ تأسيس الدولة العراقيّة في عام 1921، حيث "تحوّل الشارع إلى رئة اقتصاديّة وثقافيّة وسياحيّة للعاصمة بغداد"، وفق أمين الشؤون الثقافيّة في الاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق علي حسن الفوّاز الذي أكّد أيضاً لـ"المونيتور" "الحاجة إلى إعادة إحياء هذا الشارع، لأنّ صناعة المدن هي صناعة المستقبل، الأمر الذي يجعل العناية والاهتمام بالحواضر التاريخيّة فيها ذات أهميّة من خلال العمل على تبنّي سياسات استراتيجيّة تقوم على التنظيم والتخطيط، وتجعل الأمكنة جزءاً من الهويّة الوطنيّة".

ورأى علي حسن الفوّاز أنّ "شارع الرشيد هو واحد من أبرز العلامات في بغداد، وشاهد على التحوّل الذي شهدته المدينة في العصر الحديث، إذ كان في الماضي فضاء للعلامات التجاريّة من أرقى الشركات العالميّة، مثلما كان حاضناً لدور السينما والمسرح والمجلس الثقافيّ والمتاجر العالميّة الخاصّة بالساعات والملابس والأجهزة الكهربائيّة".

واقترح "تحويل شارع الرشيد من بدايته عند شارع أبي نؤاس إلى ساحة الميدان، إلى مدينة ثقافيّة، والتعاقد مع شركات معنيّة ومتخصّصة بالعمران التراثيّ والاستثمار الثقافيّ، والعمل على تخصيص إدارة متخصّصة، بعيداً عن الإطار الحكوميّ وبيروقراطيّته".

ومن أبرز المعالم التاريخيّة، التي تمثّل رموزاً ثقافيّة وسياسيّة واقتصاديّة، المدارس والخانات القديمة المهدّدة بالزوال، والمكتبات مثل المتنبّي، ومبنى القشلة الذي كان مقرّاً لحكّام بغداد، والمدرسة الرشيديّة العسكريّة وخان المدلّل. ويضمّ الشارع أقدم مساجد بغداد، مثل الحيدرخانة (1819 ميلاديّاً) والمرادية والأحمديّة (1759 ميلاديّاً). كما اشتهر الشارع بمقاهيه ذات الماضي الطويل، مثل "حسن عجمي" و"الزهاوي" و"أمّ كلثوم"، وافتتح معظمها في بدايات القرن العشرين، وكلّها كانت ملتقى للأدباء والفنّانين والمطربين والشخصيّات الاجتماعيّة والسياسيّة. كما شهد الشارع أحداثاً سياسيّة مهمّة في تاريخ العراق الحديث، إذ أقامت القوّات البريطانيّة التي دخلت العراق قبل أكثر من مائة عام، استعراضها العسكريّ الأوّل فيه خلال عام 1923. وشهد أيضاً تظاهرات واحتجاجات سياسيّة تاريخيّة، إضافة إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء السابق عبد الكريم قاسم، في عام 1959، على يدّ صدّام حسين، الذي أصبح رئيساً للعراق في ما بعد.

مشروع تطوير شارع الرشيد في الواقع ليس بجديد، فمنذ عام 2014 دعت أمانة بغداد، 12 شركة عالميّة متخصّصة في مجال الإعمار لتأهيله، فيما وعد أمين بغداد السابق صابر العيساوي عبر وسائل الإعلام، في 21 أيّار/مايو من عام 2011، بأن يكون شارع الرشيد، مركز بغداد الثقافيّ، من خلال إحياء الاحتفالات فيه، بعد أن تمّ التعاقد مع إحدى الشركات الأجنبيّة الاستشاريّة بمبلغ 7 ملايين دولار لوضع تصاميم الأبنية التراثيّة.

وأكّد عضو مجلس محافظة بغداد سعد المطلبي لـ "المونيتور" أنّ "مشاريع تطوير شارع الرشيد لم تتكلّل بالنجاح، بسبب الظروف الأمنيّة والسياسيّة التي مرّ بها العراق في السنوات الماضية".

وكشف عن أنّ "مشروع التطوير من مهمّة أمانة بغداد لا حكومة العاصمة، وهي عازمة على إعادة إعمار الشارع، بعد تجاوز أحد أبرز المشكلات، وهي أنّ العقارات والأبنية بغالبيّتها تعود إلى مواطنين، وليس إلى الحكومة، ويجب التعاقد معهم، حول إعادة إعمار الأبنية لا سيّما مظهرها الخارجيّ، فضلاً عن تنظيم حركة العمل والتجارة في الشارع، وإبعاد المهن التي تضرّ ببيئته ولا تنسجم مع طبيعته التراثيّة والثقافيّة، حيث يتطلّب ذلك إجراءات قانونيّة، قبل أيّ إجراء".

يتزامن الاندفاع إلى حسم تطوير شارع الرشيد، مع إطلاق وزارة الثقافة والسياحة والآثار، في 17 كانون الثاني/يناير من عام 2019، الحملة الوطنيّة لحماية التراث العمرانيّ في بغداد، التي تتضمّن توثيق كلّ الأبنية التراثيّة وتحديث بياناتها كافّة.

وكشف مدير إعلام وزارة الثقافة والمتحدّث الرسميّ باسمها عمران العبيدي لـ "المونيتور" عن "شمول الشارع بحملة حماية التراث العمرانيّ في بغداد، بالتنسيق مع أمانة بغداد وهيئة الآثار، حيث تعمل فرق فنيّة من خبراء الآثار والمهندسين المعماريّين على دراسة حالة الأبنية والمرفقات والمعالم التراثيّة والثقافيّة، ويشمل ذلك المناطق المرتبطة بشارع الرشيد أيضاً".

بغداد، التي تحمّلت أعباء الحرب الطائفيّة وما رافقها من أعمال تفجير بالمفخّخات لسنوات طويلة تسبّبت في غلق الشوارع بالكتل والجدران الخرسانيّة، ربّما تجد الفرصة سانحة اليوم بعد طرد تنظيم "داعش" من البلاد واستتباب الوضع الأمنيّ، لإعادة إحياء مراكزها الاقتصاديّة والتجاريّة ومعالمها الثقافيّة، لتتبوّأ من جديد مركزها بين عواصم الدول العربيّة.

هل مشاركة أخبارنا على مواقع التواصل هو فعل نرجسي؟ وماذا يعني ذلك؟

ترجمة يحيى احمد، موقع ساسة

كتبت لي همفريز، الأستاذة المساعدة بجامعة كورنيل، مقالاً لموقع مجلة »أيون «ناقشت فيه الفكرة الشائعة بأنَّ مشاركة أخبارنا على مواقع التواصل الاجتماعي فعل نرجسي.

تبدأ همفريز بتعريف النرجسية وتقول إنها الحب المفرط للنفس، أو التمركز حول الذات. في الميثولوجيا اليونانية وقع نرسيس في الحب عندما رأى انعكاس وجهه على الماء. حملق في الماء طويلاً إلى أن مات. أما اليوم فالصورة المثالية ليست لشخص يحدق في انعكاسه وإنما لهاتفه المحمول. وبينما نذوى سعيًا وراء المرشح المثالي على سناب شات أو نتتبع الإعجابات التي حصلنا عليها في إنستجرام، فقد أصبح الهاتف المحمول دوامة من مواقع التواصل الاجتماعي التي تمتصنا وتغذي ميولنا النرجسية. أو هكذا يبدو.

مواقع التواصل في القرون الماضية!

لكنَّ الناس، بحسب همفريز، لطالما استخدموا وسائل الإعلام لرؤية انعكاسات لأنفسهم وذلك قبل الهواتف المحمولة بوقت طويل أو حتى التصوير الفوتوغرافي.

فالمفكرات كان يجري الاحتفاظ بها ليفهم الإنسان عن نفسه وعن العالم الذي يعيش فيه. وفي القرنين الـ18والـ19، عندما أصبحت اليوميات غير الدينية أكثر شعبية، كتب المنتمون للطبقة الوسطى في نيو إنجلند، لا سيما النساء البيض، عن حيواتهم اليومية والعالم من حولهم.

لم تكن هذه اليوميات مكانًا يصبون فيه أفكارهم ورغباتهم العميقة، وإنما كانت مكانًا لتأريخ العالم من حولهم، ما الذي يحدث حول البيت، وما الذي فعلوه اليوم، ومن زارهم، ومن ولد ومن مات.

سجلت هذه اليوميات الروتين اليومي للحياة في منتصف القرن التاسع عشر، إذ ركزت النساء من كاتبات اليوميات لا على أنفسهن فحسب وإنما على عائلاتهن ومجتمعاتهن على نطاق أوسع.

وأضاف التقرير إنَّ اليوميات، في وقتنا الحالي، شخصية الطابع في معظمها. وفي المقابل فإنَّ هذه اليوميات من نيو إنجلند كان يجري مشاركتها على العموم. إذ كانت النساء اللاتي تتزوجن ترسلن يومياتهن إلى بيوتهن لآبائهن وأمهاتهن بصفتها وسيلة للحفاظ على علاقات القربى. وعندما كانت الأسرة أو الأصدقاء يأتون للزيارة، لم يكن من النادر الجلوس وقراءة مذكرات أحدهم معًا.

وعادة ما كان آباء العصر الفيكتوري، في أواخر القرن الـ19، يقرأون يوميات أطفالهم بصوت عال في نهاية اليوم. لم تكن هذه يوميات سرية، مقصودًا بها أن تكون حكرًا على كاتبها، وإنما كانت وسيلة لمشاركة الخبرات مع الآخرين.

وقالت همفريز إنَّ اليوميات لم تكن الوسائط الوحيدة التي استخدمها الناس لتوثيق حيواتهم ومشاركتها مع آخرين. فسجلات القصاصات، وألبومات الصور، وكتب الأطفال وحتى عروض الشرائح، جميعها طرق استخدمناها لفعل ذلك في الماضي، أمام جماهير مختلفة. وتشير هذه الوسائل مجتمعة إلى أننا لطالما استخدمنا الوسائط وسيلة لخلق آثار لحياتنا.

يوضح التقرير إننا نفعل ذلك لفهم أنفسنا، ولكي نرى التغيرات في سلوكنا، التي لا يمكن لنا رؤيتها في التجارب المعاشة. نخلق الآثار لتكون جزءًا من عمل هويتنا وعمل ذاكرتنا.

ومن شأن مشاركة الأمور الدنيوية وأحداث الحياة اليومية أن تعزز التواصل الاجتماعي والحميمية. مثلاً، عندما تلتقط صورة لأول عيد ميلاد لطفلك، فليس هذا مجرد حدث تطوري مهم، وإنما تعزز هذه الصورة من هوية وحدة الأسرة ذاتها. ذلك أنَّ فعل التقاط الصورة ومشاركتها بفخر يزيد من التأكيد على كون الشخص والدًا جيدًا ومنتبهًا. بعبارة أخرى، فإنَّ آثار وسائل إعلام الآخرين تُدمج في هوياتنا.

الفرق بين الوسائط

تقول همفريز إننا عند مقارنة التكنولوجيات القديمة بالحديثة التي تمكننا من توثيق أنفسنا والعالم من حولنا، فإننا نبدأ في التعرف على المختلف حقًا في البيئة المعاصرة المتصلة. فوسائل التواصل الحالية، في أغلبها، مجانية الاستخدام، بخلاف سجلات القصاصات وألبومات الصور التي كان ينبغي للناس شراؤها.

واليوم، تدعم الإعلانات استخدامنا للمنصات الشبكية. ولذلك يجري تحفيز هذه المنصات لتشجيع استخدام شبكاتها لبناء جماهير أوسع ولاستهدافهم بشكل أفضل. فصورنا ومنشوراتنا وإعجاباتنا جرى تسليعها، أي أنها تستخدم لخلق قيمة من خلال الإعلانات المستهدفة بشكل متزايد.

ألمحت همفريز بذلك إلى أنَّ استخدام وسائل الإعلام لخلق آثار لأنفسنا قد حدث، من الناحية التاريخية، خارج النظام التجاري. فنحن لطالما استخدمنا المنتجات التجارية لتوثيق حيواتنا ومشاركتها مع آخرين. وأحيانًا حتى ما كان يجري تسليع المحتوى ذاته.

فكتب السجلات في بدايات القرن التاسع عشر كانت ملأى بالمواد التجارية التي كان الناس يستخدمونها لتوثيق حيواتها والعالم من حولهم. ومن السهل أن تعتقد أنّك ما إن تشتري دفتر يوميات أو سجل قصاصات، فإنك صرت تملكه.

لكن، بطبيعة الحال، فإنَّ أمثلة إرسال اليوميات جيئة وذهابًا، أو قراءة الآباء في العصر الفيكتوري ليوميات أطفالهم بصوت عال تعقد من مفاهيم الملكية الفردية التاريخية.

تسليع الذكريات

يقول التقرير إنَّ الوصول التجاري لآثار وسائطنا الإعلامية معقد تاريخيًا هو الآخر. إذ اعتاد الناس، على سبيل المثال، شراء كاميراتهم وأفلام هذه الكاميرات من كوداك، ثم يرسلون الأفلام مرة أخرى إلى كوداك لتحميضها.

في هذه الحالات كان لكوداك صلاحية الوصول لجميع هذه الآثار أو الذكريات الخاصة بزبائنها لكنَّ الشركة لم تسلع هذه الآثار بالطريقة ذاتها التي تفعل بها منصات مواقع التواصل الاجتماعي ذلك اليوم. كانت كوداك تبيع تكنولوجيتها وخدمتها لزبائنها. لم تتخل الشركة عن ذلك في مقابل التنقيب في ذكريات زبائنها لبيع إعلانات مستهدفة لهم بالطريقة التي تستخدم فيها منصات مواقع التواصل الاجتماعي اليوم آثارنا لاستهدافنا.

واختتمت همفريز بالقول إنَّ مواقع التواصل الاجتماعي لم تكتف

بتوصيلنا، وإنما أصبحت شعيرة من الإخطارات، تحاول دائمًا سحبنا مع وعد بالاتصال الاجتماعي، هذا عيد ميلاد أحدهم، لديك ذكرى فيسبوك، أحدهم أعجب بصورتك إلخ.

ولم تنفِ همفريز أهمية مثل هذا التوصيل الاجتماعي أو حقيقيته، لكنها تعتقد أنَّ من الجائر الافتراض أنَّ الناس يزدادون نرجسية لاستخدامهم هذه المنصات.

نحن أمام صناعة تقدر بمليارات الدولارات تسحبنا إلى هواتفنا الذكية، معتمدة على الحاجة البشرية القديمة للتواصل. نحن نشارك خبراتنا اليومية لأنها تساعدنا على الشعور بالاتصال مع الآخرين، ولطالما كان الحال كذلك.

عَلَى الأَرْضِ السَّلَامُ، وَبِين النَّاسِ الْمَسَرَّةُ

بمناسبة عيد الفصح المجيد، نهدي اطيب تمنياتنا

لاهلنا مسيحي العراق بحياة سعيدة وكريمة

المسرح الوطني يحتضن حفل التخرج السنوي لمدرسة بغداد للفنون الموسيقية والتعبيرية

أحتضن المسرح الوطني، اليوم الخميس، حفل التخرج السنوي لطلبة مدرسة بغداد للفنون الموسيقية والتعبيرية التابعة لدائرة الفنون الموسيقية في وزارة الثقافة والسياحة.

ووصف معاون مدير عام دائرة الفنون الموسيقية عماد جاسم في كلمته له، مدرسة بغداد للفنون بانها تمثل إحدى صروح الجمال التي تضم رياحين الطفولة المشرقة وأشجار معطاء من الكادر التدريسي وموظفين حرصوا أن يواجهوا كل الصعوبات والتحديات وان يقدموا عطاء مميزاً رغم قلة الإمكانيات.

من جانبه قال مدير مدرسة بغداد للفنون الموسيقية والتعبيرية احمد سليمان "انه على مدى السنوات عمرها الخمسين أثرت مدرسة الموسيقى والباليه سابقاً على الساحة الفنية والثقافية والإقليمية برفدها خيرة النماذج، فكانت ولازالت القبس الوهاج والشمس المعطاة وينبوع من ينابيع الحضارة .

وتضمن الحفل التقديم عروضاً موسيقية وغنائية بالإضافة لعروض الباليه وعدد من الأنغام والأغاني التراثية والفنية من الفلكلور العراقي، فيما اختتم الحفل بعروض لقسم الباليه على أنغام مجموعة من الألحان وقصص والحكايات التراثية.

وكالة الانباء العراقية

مؤتمر تجمع القوى المدنية الوطنية

عقد ببغداد يوم 27 نيسان المؤتمر التأسيسي لتجمع القوى المدنية الوطنية وضم ممثلي الأحزاب والحركات المدنيه والشخصيات الوطنية على عموم العراق، وتم خلاله انتخاب هيئة سياسية، وعقدت الهئية السياسية اجتماعها الأول في الأول من أيار في مقر تجمع وطن المدني العراقي وقد حضر جميع الاحزاب التي شكلت التجمع من أجل مناقشة البرنامج للمرحلة القادمة وتوزيع المهام.

ووجهت هيئة المتابعة لتنسيقيات التيار الديمقراطي العراقي في الخارج، رسالة تحية وتهنئة للمؤتمر جاء فيها "إن إنعقاد مؤتمر للقوى المدنية الديمقراطية العراقية في هذا الوقت وفي هذه الظروف المعقدة الصعبة ، أصبح ضرورة ملحّة لهذه المرحلة التي نمر بها، من أجل إنجاز تحالف وطني مدني ديمقراطي واسع يعمل على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار ومن أجل بناء العراق وازدهاره . كما يتطلب من هذا التحالف جهداً استثنائيا في تعبئة كل الطاقات والجهود في إعلاء شأن العراق عالياً المبني على أسس دولة القانون والدستور والمؤسسات الدستورية . نتمنى للمؤتمر ان يخرج بقرارات وتوصيات تعمل على تلبية مطالب شعبنا وحراكه الجماهيري نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتحولات الديمقراطية وكذلك تفعيل القوانين والإجراءات الهادفة نحو مكافحة الفساد والفاسدين وحماية أموال الشعب من السرقة .

لنا أمل كبير في المؤتمر بأن يعمل على رأب التصدع والتشظي الحاصل بين القوى المدنية العلمانية الديمقراطية ويضع برنامجه للمرحلة الحالية والمستقبلية يوضح فيه مهام القوى المدنية الديمقراطية وأهدافها ."

بمناسبة عيد راس السنة الايزيدية

أجمل التهاني والتمنيات بالأمان والحياة الكريمة

لأخوتنا واخواتنا في المحنة وفي الوطن

من الايزيدين في كل مكان

البوستر للفنان فراس البصري

احتفالا بمرور ثمانية أعوام على بداية نشاطه، المقهى الثقافي في لندن أستضاف الفنان المبدع إحسان الإمام في أمسية عن "الموسيقى والمشهد الثقافي"

أطيب تهانينا للمقهى والعاملين فيه وتمنياتنا بدوام النجاح والتقدم

"جهود نقابة المعلمين العراقيين – المركز العام لانتشال التعليم في العراق من واقعه المتردي"

ندوة لرابطة الاكاديميين العراقيين في المملكة المتحدة

نحن المشاركين في الندوة التي عقدتها رابطة الاكاديميين العراقيين في المملكة المتحدة يوم 25 نيسان 2019 تحت عنوان "جهود نقابة المعلمين العراقيين – المركز العام لانتشال التعليم في العراق من واقعه المتردي" نعلن مرة اخرى عن تضامننا مع مطالب نقابة المعلمين العراقيين المركز العام ومطالب اتحاد معلمي اقليم كردستان وندعو الحكومة العراقية الى ضرورة الاسراع في تنفيذ المطالب المحقة والقانونية للمضربين ووضع البرامج والتوقيتات الزمنية لتنفيذها دون تأخير او تقاعس.

لقد شخص ممثلو نقابة المعلمين العراقيين المركز العام ممثلة برئيس النقابة وامينها المالي ونقيب اتحاد معلمي كردستان ونائبه وبشكل صائب بأن تعثر سير عجلة التطور في بلادنا ، وما تعانيه من مظاهر سلبية تتجلى في إن التراجع في كل مناحي الحياة ، جاء نتيجة حتمية لانتهاج سياسات الطائفية والمحاصصة التي أضرت بالبلاد ضررا فادحا وقادت الى تفشي مريع لفساد مالي وإداري بدد ثروات وطننا، وساهمت في ترد مريع في الخدمات التي تتطلبها أبسط حاجات الحياة الإنسانية ومن بينها التعليمية مما أدى الى تفشي الأمية والتسرب من المدارس وقفز نسب الفقر.

ان العديد من مطالب الاضراب هي مطالب وطنية وغير تعجيزية وان تنفيذها سيؤدي الى انتشال العملية التربوية والتعليمية من الواقع المتردي الذي وصلت اليه. ولذا نطالب بالاسراع بتسمية وزير للتربية يتمتع بالمؤهلات المهنية والنزاهة وبعيدا عن المحاصصة وبزيادة نسبة التخصيصات المالية للتربية والتعليم من الميزانية والبدء ببناء مدارس جديدة وتأهيل المباني الموجودة والتي سوف تساعد على إنهاء الدوام المزدوج الثنائي والثلاثي في المدارس وزيادة عدد ساعات التدريس اليومية، والتقليل من العطل وزيادة أيام التدريس في السنة الواحدة، وتزويد جميع المدارس بالحاسوب وجعل استعمال هذه الأجهزة الزاميا. وضرورة نبذ أسلوب التعليم عن طريق التلقين، وأهمية تغيير المناهج الدراسية من قبل متخصصين بما يتلائم مع هذا التفكير.

وضرورة توفير الكتب والقرطاسية مجانا لجميع مستويات التعليم، وتقليل عدد الامتحانات أثناء السنة الدراسية ، مع مراعاة ضرورة ربط التعليم باحتياجات سوق العمل في البلاد. وضرورة سن القوانين التي تنظم عمل المدارس الاهلية واخضاعها للتفتيش والمسائلة وجعلها رافدا للارتقاء بالتربية والتعليم لا مصدرا للربح والاتجار. ومن الضرورة مساعدة الأطفال الذين عانوا من جراء الحروب، والاهتمام بوضع علاجات ناجعة لمعاناتهم صحيا واجتماعيا، وتوفير طواقم من اطباء ونفسانيين ومختصين في هذا المجال وحسب مناهج ونظم علمية والاسراع في انهاء معاناة اللاجئين منهم واعادة بناء مدنهم وتاهيل خدماتها وكذلك رعاية الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة وفتح مدارس متخصصة بهم مع طواقم تدريسية وطبية لتلبية احتياجاتهم الجسدية والتعليمية.

كما نطالب بضرورة تحسين رواتب المعلمين، وإقامة دورات لتطوير امكاناتهم في طرق وأساليب التدريس، وحضورهم لدورات تأهيلية سواء داخل العراق أو خارجه وعدم اقتصارها على المستويات الإدارية المتقدمة، وشمولهم بتأمين صحي مجاني وتوفير الأندية الترفيهية، وضرورة الاهتمام بالمعلمات والمدرسات وتوفير دور حضانة لأطفالهن بأسعار مخفضة.

نكرر تضامننا مع مطالب الاضراب ونشدد على ضرورة الاسراع في تنفيذها مما سينعكس ايجابا على انقاذ العملية التربوية والتعليمية من واقعها المتردي.

Iraqi Democratic Movement - UK

Iraq deserves better

Democratic Voice

Issue 3
May 2019

Our View

The State Versus the Rule of Law

The rule of law is a key principle in the Iraqi constitution ever since 2005. However, inserting such a principle in the constitution is one thing, as reality can be completely different.
There is clearly a divorce between the principle and its application, which requires a serious consideration of what this principle entails to us as a nation and how the state should apply it.

The rule of law is an overarching concept that determines the state's responsibilities, the duties of the law enforcement agencies, and the conduct of its representatives in dealing with the individual citizens regardless of their social standing, gender, ethnicity or religion. And as such, it is crucial for the establishment of a civil democratic state and vital for setting the relationship between the state and its citizens.

In Iraq's recent history, there was a stark example of how a dictatorship had confiscated the 1970 constitution, rendering it obsolete, and effectively became the de facto power above the law.

Nowadays, we have a different, albeit appalling, example where the state has relinquished its role in upholding the rule of law. In fact, the fragile presence of the Iraqi state has created a vacuum and is directly responsible for perverting the course of justice.

This vacuum has attracted many social and political groups that has started to create dangerous interpretations of the laws of the land, and how it can or cannot be applied, primarily tailored to fit such groups' vested interests.

The erosion of law and order, and the weakening of its enforcement agencies is the last thing you want in a country which is beset by deadly attacks and tormented by sectarian, ethnic and tribal tensions and conflicts.

In a recent incident in Basra, a team of Anti-Drugs branch of the security forces arrested an Iranian clergyman on suspicion of drug trafficking. The arrest operation was videoed where it went viral on social media platforms. Many of the comments expressed were hailing the actions of the law enforcement team with equal measures of condemnation for the 'hypocrisy' and 'dishonesty' of the arrested preacher.

However, this was not liked by another cleric, Wathiq Albatat, who also happened to be the leader of a pro-Iran militia in Basra. Albatat issued a growling statement (also on social media) threatening the officer who led the Anti-Drugs team with horrific revenge for daring to humiliate a cleric. The language used and the threats hurled were blood curdling, sadistic and barbaric.

Most people were pleased to see a statement from the Iraqi Interior Ministry, strongly denouncing Albatat's threats and interference, and declaring that they would issue proceedings to bring the abusive Albatat to justice as well as promising to stand by its 'brave officers'.

Unfortunately, the interior ministry's statement very quickly proved to be a misguided bravado: within a couple of days, the officer was detained under an investigation, then sacked from his job and imprisoned. And, paradoxically, while the poor officer was still trying to fathom what was happening, the Iranian cleric was receiving full apology from the local authorities in Basra.

Sadly, at this point, we should recall Hammurabi's 'No state without laws' when he introduced his famous code of laws, 3700 years ago!

Historic water levels at Iraq reservoirs and dams: Officials

Water levels in Iraq's reservoirs and dams have reached historic heights, officials have told AFP, with thousands of families facing possible displacement by more flooding.
Weeks of rain compounded by melting snowcaps in neighbouring Turkey and Iran have almost filled Iraq's four main reservoirs and swelled the Tigris and Euphrates rivers.
In Samarra, north of Baghdad, water is being diverted into the natural reservoir at Tharthar Lake in amounts unseen in decades, said dam chief Kareem Hassan.
"Today, the Tharthar barrage is seeing the highest levels of water passing through in its history," Hassan told AFP.
"We haven't seen such levels pass through the structure since it was founded in 1956, so 63 years."
The Dukan dam in the northeast also "had not witnessed water levels this high since 1988," said manager Hama Taher, calling on people living nearby to leave.
Authorities have said the excess will be stored in reservoirs ahead of expected droughts during blistering summer months, and have pre-emptively restricted farmers from planting crops that need high amounts of water.
The water arriving at Tharthar is gushing south from Iraq's largest reservoir in Mosul, currently holding nine billion cubic meters of water—some two billion short of capacity, the water ministry has said.
The high levels have put two bridges linking the banks of Mosul under water, leaving truck drivers stranded with goods on either side.
"We have officially told kiosk owners and residents to get away from the banks," said Hussem al-Sumaidai, who heads civil defence operations in the broader Nineveh province.

Photo—Middle East Online

Aid delivered by boat

Water levels in Mosul were also blamed by some for last month's ferry drowning that killed more than 100 people.
Further south, villages and surrounding fields have been flooded, sending farmers into a frenzy.
More than 8,000 hectares of agriculture have been flooded in the small village of Huweidi in Basra province alone, according to its mayor Mohammad Nasseh.
Hundreds of families were displaced in the southern province of Missan, with another 2,000 possibly forced to flee soon, the United Nations has said.
The UN has had to deliver humanitarian aid by boat in some areas due to flooding, it said on Wednesday.
Despite reassurances by the Iraqi government, the high levels have sparked concern among observers including environmental scientist Azzam Alwash.
The Mosul dam was built atop a bedrock of gypsum, a mineral that dissolves in water. That foundation requires regular cement injections to prevent cracks in the gypsum from expanding.
"If the bedrock settles as a result of cavities, that settlement will translate into damage to the core of the dam which cannot be undone and can possibly lead to catastrophic consequences," Alwash told AFP on Thursday.
"If the dam fails when it's full, the area will be under five metres of water," he said.
https://phys.org/news/2019-04-historic-iraq-reservoirs.html

Iraq Is Finally Pumping Enough Oil to Flex Its Muscles in OPEC

The world's fourth-biggest crude producer is challenging Saudi Arabia's dominance of the global oil cartel.

Yamani, al-Naimi, al-Falih. These three men, all Saudi Arabian energy ministers, moved global oil markets for the past 50 years, sometimes with just an utterance. But the kingdom may be about to lose some of its power. Lurking in the shadows are oil sages in Iraq, which has quietly emerged as the world's fourth-biggest oil producer. They want a bigger say in OPEC and the global energy game.
Hardly filled with household names, the ever-changing cast of Iraqi oil ministers has basically been relegated to observers in OPEC, the cartel founded in Baghdad in 1960. Iraq was exempted from OPEC production quotas for almost two decades, a concession granted because the country had been mired in conflict since 1980. Its delegations to cartel meetings in Vienna had nothing to offer, unable to tweak output to help prop up prices or fill shortages.
Iraq's doubling of crude output in the past decade has finally given the country a voice in oil debates and prompted its inclusion in the most recent round of cuts. It recently joined the committee that monitors compliance, though third-party data suggest that the country flouts the production curbs. (Iraqi officials say the country is complying with the cuts.)
Size is power in the oil markets. No one is as mighty as Saudi Arabia, the world's biggest exporter, which has the capacity to pump about 12.5 million barrels a day. But Iraq's ascent is posing an increasing threat to the kingdom's dominance. Former Iraqi oil minister Hussain al-Shahristani laid the groundwork early this decade by boosting the country's crude reserves assessments and cementing partnerships with ExxonMobil, Russia's Lukoil, BP, and other companies to develop long-neglected fields.
Those efforts have paid off. Capacity is now about 5 million barrels a day, and Iraq plans to pump even more, targeting 7.5 million barrels per day in 2025. It's likely to fall short, reaching 6 million barrels by then, according to consultant Wood Mackenzie Ltd. But even if it fails to meet its target, that growing production capacity sends a clear message to OPEC: Iraq can swing global markets.
"Increasing capacity means you can renegotiate your production quota within OPEC," says Riccardo Fabiani, an analyst with research consultant Energy Aspects Ltd. Iraq is "basically trying to gradually position itself as the second-most-influential producer" in the group.
Most economic indicators in Iraq beyond oil show little promise. Political tensions between the central government and the country's semi-autonomous Kurds continue to simmer. Minority Sunnis feel marginalized, and the Shiite majority is discontent with unreliable public services. Oil prices have almost doubled, to about $60 to $70 a barrel, since the depths of 2016, bolstering Iraq's finances, yet the country's stock index is down 35 percent over the same period. Investment flows out of Iraq have exceeded foreign money pumped into it by more than $32 billion over the past five years, according to United Nations data.

Continued on P3

From Radical to Rentier Islamism: The Case of Iraq's Dawa Party

Electoral Politics and the Challenge of Governance

The move away from Islamist ideology was not easy for Iraqi Shia Islamists, for whom elaborating a theory of Islamic governance remained a subject of polemics. Over time, they became aware of the problems in the Iranian model and the unresolved tensions resulting from its adoption of two sources of legitimacy—religious authority and popular sovereignty.

For Iraqi Islamists, there was also tension between their religious allegiance to Iran's leadership and their Iraqi national identity. This divided Dawa in exile and continues to influence intra-Shia dynamics, as manifested in the current division within Dawa between the Maliki wing, which has grown closer to Iran and its allies, and the Abadi wing, which has pursued better ties with the West.

Party leaders struggled to find a formula that could combine their ideological convictions and their new role as politicians in a country divided communally. They grasped that adhering rigidly to ideology would hinder their efforts to acquire broader legitimacy, which was essential for their political survival. That explains why Maliki, who led the government between 2006 and 2014, and Abadi, the prime minister between 2014 and 2018, ran their electoral campaigns through coalitions that included non-Islamist allies and adopted a nationalistic tone.

Dawa was better positioned than other Islamist groups to adapt to the new politics in Iraq because it was not associated with a specific clerical family—as were the ISCI and the Sadrist Movement—nor was it religiously guided by a single cleric. As a result, it enjoyed more flexibility to rebrand itself politically and attract different electorates. However, this was not always a strength. Lacking ideological clarity and an identifiable social base, the party grew more dependent on the post of prime minister and the power invested in it. Maliki and Abadi portrayed themselves as state-builders, expanding networks of loyalists in the state. Maliki mastered this game by centralizing authority in his office and creating parallel institutions, or appointing senior officials in an acting capacity to circumvent the slow parliamentary procedures. Abadi did the same, though on a smaller scale.

Following the parliamentary elections of 2018, Maliki's State of Law Coalition allied itself with the Fatah Coalition, the PMF's political wing. The Abadi-led Nasr Coalition, in turn, allied itself with the Shia clerics Muqtada al-Sadr and Ammar al-Hakim, the leader of the Hikma current. With that divide, Dawa ceased acting as a unified party. It allowed members to vote for electoral lists without using the party name, while offering vague promises to reunite Dawa after the election.

This arrangement signaled that the party had lost its political coherence and had been damaged by increasingly personalized and clientelist politics. It also mirrored the absence of a broad constituency independent from Dawa's prime ministers. Dominated by old members whose political experiences were mostly shaped in exile, the party failed to rejuvenate itself and expand its base.

The Rise of Rentier Islamism

During his years as prime minister, Maliki employed patronage as an essential tool of governance. For example, he revived the Baath regime's policy of winning over the loyalty of tribal chieftains through material rewards, by forming what came to be known as "support councils" in southern cities. While the declared aim of these tribal gatherings was to secure local backing for security, Maliki used them to broaden his electoral base.

Similarly, Maliki's entourage, which included members of his family, developed a network of partnerships with several interest groups and businessmen. In doing so, they exploited the power invested in the prime minister's office, which under Maliki became stronger than other state institutions. The same can be said of the Office of the Commander in Chief, which critics regarded as an illegitimate tool by Maliki to affirm his personal power over the military and undermine the responsibilities of the Defense Ministry.

Dawa, which lacks significant public support, also used other means to build up its constituency. Among the public institutions employed for patronage purposes were the Institution of Political Prisoners and the Martyrs Institution, both led or staffed by figures close to the party. Their main function was to validate compensation applications from those imprisoned by the former Baath regime, or those whose family members the regime had executed. Yet the beneficiaries were expanded to include even people who had fled Iraq. Dawa parliamentarians helped pass laws allowing the excessive scope of the compensation.

Dawa's use of patronage politics has created networks of clients connected by interests, not a cohesive ideological project. What distinguished Dawa from other parties engaged in similar politics was the absence of a party figure who acted as ultimate patron. Maliki's and Abadi's power derived primarily from the position of prime minister. That is why after losing the office, a post-ideological Dawa may find that its political relevance has declined more than that of any other group.

Conclusion: Not Dead, but Dying

In October 2018, after thirteen years during which a Dawa member was prime minister, Adel Abdel Mahdi, formerly of the ISCI, was appointed to head the government. Today, Dawa is divided and has no unified vision about its purpose and objectives. The party is not dead, but it is dying. Most of its leaders are aging, and it is barely attracting a new generation of activists.

The ideal of an Islamic state is no longer appealing among Iraqi Shia, at least in the way it was during the 1960s and 1970s. Dawa's backing is concentrated in sectors of the middle class and post-2003 state employees, but it is facing strong competition from other parties among these sectors. With Dawa having lost the advantages of incumbency and now deeply divided, the party's base will shrink further

Harith Hasan

This a condensed version, full article via
https://carnegie-mec.org/2019/04/16/from-radical-to-rentier-islamism-case-of-iraq-s-dawa-party-pub-78887

Debate emerges as Iraqi forces enter Iran to aid flood relief

Iran's ambassador to Iraq confirmed on April 12 that hundreds of members of the Iraqi Popular Mobilization Units (PMU) entered Iran to help with flood relief. According to Ambassador Iraj Masjedi, the PMU, which was formed in response to a 2014 religious edict issued by Grand Ayatollah Ali Sistani to defend Iraq against the Islamic State, entered the provinces of Khuzestan and Lorestan after acquiring visas through Iran's embassy and consulate.

Social media sites showed videos of PMU caravans entering Iran. Afterward, Iranian-linked social media websites showed the PMU working near the flood-hit areas, waving both the Iraqi flag and that of the PMU unit Harakat Hezbollah al-Nujaba. The PMU presence set off an online debate, given that the last time an Iraqi force entered Iran it was an invasion ordered by Saddam Hussein in 1980, sparking a bloody eight-year war.

Reza Pahlavi, the son of Iran's last monarch Mohammad Reza Pahlavi, who appears to be staging a comeback from the suburbs of Washington DC, tweeted, "Iranians do not need help from terrorist forces in order to rebuild their country." He continued, addressing Iranian officials, "Either quickly remove your mercenaries from the homeland or the brave men and women of Khuzestan and Lorestan will remove them. Iran is not the place for militias or foreign armies."

Pahlavi's reference to the PMU as "terrorist forces" is not a distinction shared by the United States. When the PMU was formed, a number of Iranian advisers from the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) worked alongside them to fight the Islamic State. The influence of the Iranian advisers, particularly that of IRGC Quds Force commander Qasem Soleimani, became a sore point with the Americans, who were

also working alongside the Iraqi forces in the fight against the Islamic State.

Pahlavi was not the only Iranian figure to tweet critically about the PMU. Iranian actress Mahnaz Afshar tweeted, "Never forget which country our dear ones died fighting," in response to a video of the PMU in Iran. However, Afshar faced widespread criticism. One user tweeted back, "I'm an [Iranian] Arab … we know the difference between Iraqis and the Western-backed Baathists." Taking a jab at Afshar's perceived Western orientation, the user added, "Never forget who sanctioned and is still sanctioning us."

According to an article in the hard-line Kayhan daily, Soleimani invited the PMU and the Afghan Fatemiyoun Division to help with the relief efforts. The article referred to the Fatemiyoun Division as the "defenders of the shrine," the moniker given to those who fought alongside Syrian forces against the Islamic State and Syrian rebels. Damascus and other places in Syria are home to important Shiite shrines.

In a video released by Iranian news agencies, PMU commander Abu Mahdi al-Muhandis said that the force came to Iran to help flood victims because it felt "indebted" after Iran's efforts to support Iraqis. Muhandis notably spoke fluent Persian in the video.

The IRGC and the Basij organization, which operates under it, have taken the lead in the relief efforts in the aftermath of devastating flooding in Iran. On April 5, the IRGC announced that Soleimani, who oversees IRGC operations outside of the country, will spend a month in flood-hit areas to help with relief efforts.

https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/04/iran-flood-response-pmu-nujaba-khuzestan-afshar-reactions.html#ixzz5lRfzBRQP

Crystal meth and crowded jails: problems mount in Iraqi oil city

The southern Iraqi city of Basra is struggling to cope with a growing drug problem that has overcrowded prisons and strained police resources, only months after violent protests over poor municipal services.

Basra's prison system is clogged up and creaking. On a recent day in one police station, Reuters reporters saw about 150 men, their heads shaved, squatting in two small, cramped holding cells.

Arrests of drug users and dealers have shot up in the past year, further stretching prison services and police in a sign that the problems with municipal resources that prompted protests in Basra last summer have not gone away.

"Drugs spread because the youth are lost, they have no money, they are sick of life. It's escapism," Major Shaker Aziz, a senior member of Basra police narcotics unit, told Reuters.

"Prison authorities tell us: 'Ninety percent of inmates are convicted on drug charges, stop sending them.' So we keep them here," Aziz said of the holding cells.

The situation in prisons, worsened by a lack of treatment centers for recovering addicts, highlights the contrast between the wealth Basra province produces - its oil contributes over 90 percent of state revenues - and its poor living conditions.

Once known as the Venice of the East, Basra city, which has a population of 4 million, lacks clean water and does not have enough electricity to power air conditioners in the scorching summer heat. Unemployment is widespread, especially among youth.

Thousands protested against the conditions, unemployment and corruption last summer, when searing heat made matters worse and hundreds were treated in hospital after drinking unclean water. Protesters set ablaze government buildings and political groups' headquarters, and clashed with police.

Officials fear a repeat of the violence this year, and while the drug problem is a concern in several areas of Iraq, Basra suffers from it the most.

STEADY RISE

Basra is struggling even though Iraq declared victory in the four-year war against Islamic State in 2017, and the city never fell to the militant Sunni Islamist group.

The number of drug arrests has risen year-on-year since 2015, Aziz said. By March, police had picked up 15 kilograms (33 lb) of illegal drugs this year, half of 2018's entire haul. Some 50 to 60 people are arrested each week on drugs-related offences, compared to more than 1,000 all last year, he said.

Methamphetamine, known popularly as crystal meth, is

the most widespread drug, said a police spokesman, Colonel Bassem Ghanem. Opium, cannabis and pill abuse are also common.

Basra's police department says 97 percent of drug users arrested in 2018 were unemployed, and more than two thirds were 25 or younger.

All the drugs come from abroad, said Colonel Ismail al -Maliki, who heads the Basra police narcotics unit.

Basra Police Chief Rashid Fleih said in November that 80 percent of drugs entering the city come from Iran. Tehran denied this but officials still point the finger indirectly at Iran, using euphemisms such as "neighboring countries".

Preventing drug trafficking is a serious challenge for Iran which borders Afghanistan, the world's largest opium producer, and Pakistan, a major transit country for drugs.

Iraq once had the death penalty for users and dealers but passed new legislation in 2017 under which judges can order rehabilitation for users or sentence them to jail for up to three years. In the absence of rehab centers, they are jailed. Under the new law, the health ministry was given two years to provide rehab centers.

Local health officials pledged to reopen and upgrade a 44-bed rehabilitation center this month but the police say 44 beds is not enough.

"All of Basra's oil and we can't afford rehab?" said Aziz.

Asked about the situation, the state-owned Basra Oil Company said it has pledged $5 million for a rehab center.

'SMOKING FOR FREE'

Inside a training complex on the edge of Basra province, police have re-purposed a building as a makeshift rehab center for users nearing release.

About 40 men live in comparatively comfortable conditions, sleeping six per room with access to television, a gym and books. Clerics, officers and teachers lecture on the sinfulness and dangers of drug use.

Experts say recovering users need treatment and rehabilitation when they first stop using, not towards the end of sentences. Prisoners say they suffer the worst withdrawal symptoms during the first 20 days, unable to eat or sleep.

"This is just a model, to get the health ministry to build real centers," said Ghanem, the spokesman.

Prisoners interviewed by Reuters were chosen by police, who sat in on interviews. Some were handcuffed.

One user-turned-dealer said he was recruited a year after he started buying, wooed by the idea of free crystal meth.

"I paid 50,000 dinars ($40) per gram as a user. I only paid 20,000 ($16) as a dealer. I would sell some and smoke some. I was smoking for free," he said.

He described a network of dealers that went up to a "big boss" whom he would not identify to police out of fear for his life. He faces a minimum of five years in jail.

Some said they were falsely arrested. Asked if the police offered suspects lighter sentences if the provided them with information, one police officer said they rarely needed to.

"They always cooperate," he said, asking not to be named as he was not authorized to discuss the matter.

Ahmed Aboulenein, Reuter

Continued from P1

Iraq Is Finally Pumping Enough Oil

Surging oil production presents challenges. Iraq is under pressure in OPEC to sacrifice crucial income to help curb a global oil glut after years of pumping in just one mode: all-out. The country still needs to sell more crude to rebuild damaged infrastructure, provide adequate services to stave off growing domestic unrest, and keep the foreign companies running the fields happy. It also wants to maintain close ties to Saudi Arabia's arch-rival Iran while seeking investments from the kingdom and hosting U.S. armed forces.

Juggling these priorities is a trio of officials well-versed in Iraq's energy industry. The government is led by Adel Abdul Mahdi, a former oil minister. Thamir Ghadhban, an old hand in the oil patch, was appointed to lead the ministry in October. And prominent energy analyst Luay al-Khateeb was appointed electricity minister, a sensitive role in a country that, for all its petro-wealth, lacks steady power supplies and has trouble keeping the lights on.

Al-Khateeb was critical of the Iraqi government during his analyst days. This is "the last chance to fix Iraq," he wrote just weeks before being tapped as minister. The stakes are high for Iraq and the region.

None of the country's lofty ambitions can be achieved if it doesn't keep the oil flowing, a task complicated by OPEC's output cuts. The structure of Iraq's oil industry, which is far more reliant on investment from foreign operators than most other cartel members, makes production curbs more complicated than just turning off a spigot.

Reducing output from fields that also produce gas is trickier still, because Iraq desperately needs the fuel to generate electricity. Most of the oil expansion with foreign partners has come from such fields. Operators that also produce gas may be shielded from OPEC cuts to a greater extent than those that don't, says Frits Klap, a former Royal Dutch Shell Plc executive who's now managing director of Basrah Gas Co., the company's gas joint venture in Iraq.

Iraq would also want to avoid trimming output from reservoirs run by international oil companies, which account for about two-thirds of production, to keep from incurring fines and potentially jeopardizing access to foreign capital and technology. The government may therefore choose to lean on domestic firms to comply with OPEC cuts rather than sap crude from foreign partners.

"The pressure will be on the regional oil-company-operated fields to bear the brunt of any cuts Iraq makes," says Ian Thom, Wood Mackenzie's principal analyst for Middle East upstream.

While many analysts and investors share at least some of the optimism of Iraq's energy officials, most have doubts beyond security concerns. Issues linger, including tight profit margins, political unrest, bureaucratic inertia, corruption, and insufficient export infrastructure. ExxonMobil, Total, Gazprom, and other majors sat out the latest auction for Iraq's oil and gas blocks in April 2018, leaving the fields to smaller companies from the United Arab Emirates and China willing to take the risk.

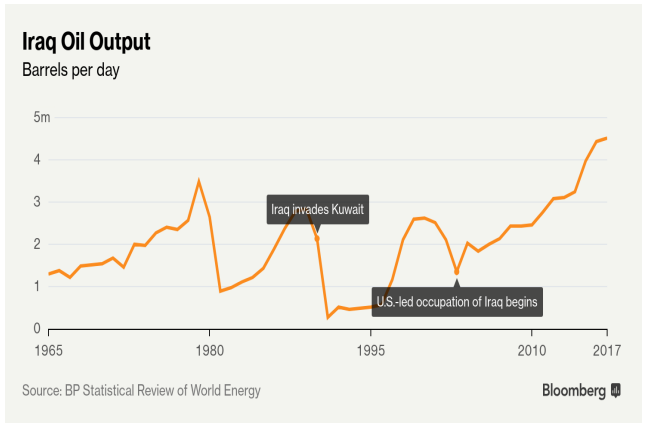

Iraq's government is "very unstable" and has only "lukewarm support from the main parties in parliament," Energy Aspect's Fabiani says. If the government has any chance of maintaining power, it will need to hand out money to people and regional authorities rather than invest in oil and infrastructure. "Short-term pressures could take over and undermine long-term ambitions," he says.

Mohammed Sergie & Verity Ratcliffe, Bloomberg

https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-04-10/iraq-is-finally-pumping-enough-oil-to-flex-its-muscles-in-opec

Iran is Under U.S. Sanctions, So Does Designation of the Revolutionary Guards Make a Difference?

A regular survey of experts on matters relating to Middle Eastern and North African politics and security.

Richard Sokolsky - Nonresident senior fellow in Carnegie's Russia and Eurasia Program

The Trump administration claims that its decision to designate Iran's Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) as a Foreign Terrorist Organization is part of its "maximum pressure" campaign against Iran. The aim is to force Tehran to cave in to American demands on the Joint Comprehensive Plan of Action, the nuclear deal with Iran, and end Iran's destabilizing behavior in the Middle East.

It will do neither. Iran is one of the most heavily sanctioned countries on earth, and the IRGC and its Quds Force are already caught in this web. Those sanctions have brought nearly all foreign trade and investment in Iran to a screeching halt. Anybody who thinks the designation will force regional actors who are deeply entangled with and dependent on the IRGC for their security to sever those ties, or that Tehran will clamp down on these activities, understands neither regional nor internal Iranian dynamics. In short, the designation was a purely symbolic move with no rewards and many risks for U.S. interests in the region. **Negar Mortazavi - Consultant editor for the Independent based in Washington, D.C., on Twitter @NegarMortazavi**

The designation will strengthen the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) inside Iran and increase tensions across the Middle East. In Iran this is seen as an existential threat from an outside enemy. So Iranian moderates, even those who are staunch critics of the hardliners, now have to rally behind the IRGC. Any criticism of the IRGC inside Iran will be considered treasonous and have high political costs. The Trump administration's policy of maximal pressure on Iran continues to weaken moderate forces who want better relations with the West, and diminishes the chance for engagement and diplomacy with Iran. It will push the hardliners to crack down on civil society, human rights activists, and those working for a more democratic Iran.

The IRGC is already one of the most heavily sanctioned entities in the world, but those who run the force have benefited from this. Sanctions create a dark financial ecosystem where influential actors engage in nontransparent trade to help the government circumvent sanctions. That creates a breeding ground for massive corruption and the IRGC and associates have been the key beneficiaries.

Ali Hashem - BBC Iran affairs correspondent

Designating Iran's Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) as a terrorist organization went much further than what it looked like. The IRGC isn't just a military force, it is an entity that is involved in several aspects of life in Iran, including construction, tourism, and banking. That means that hundreds of thousands of people will be affected by the American decision. This could lead gradually to a restructuring of the Iranian economy, with the IRGC having minimal involvement in it. However, it is unlikely that the decision will have an impact on Iran's regional behavior, despite the financial hardships it will cause. Instead, in regional terms the U.S. decision to identify the IRGC and its personnel as legitimate targets will provoke tension that could spark proxy wars in areas of shared U.S.-Iranian influence such as Iraq, Afghanistan, and Syria.

Matthew Levitt - Fromer-Wexler fellow and director of the Reinhard Program on Counterterrorism and Intelligence at the Washington Institute for Near East Policy

The decision by the State Department to designate the Islamic Revolutionary Guard Corps (IRGC) as a Foreign Terrorist Organization is an action heavy on messaging with few practical advantages. The Treasury Department had already designated the IRGC as a terrorist group (as well as for proliferation and human rights violations), and Iran has long been on the list of state sponsors of terrorism. These already subjected the IRGC to powerful sanctions authorities, and those who support it to some criminal liability.

The Foreign Terrorist Organization listing adds only two substantive tools: first, additional immigration restrictions—which could be interpreted in extremely broad terms and apply not just to the IRGC but to anyone that engages with IRGC entities. And second, criminal liability for knowingly providing material support to the group, which includes extraterritorial reach.

Depending on how these new tools are implemented—and what guidance the White House gives border authorities and prosecutors—these could have significant effects, some positive, some not. It also adds yet another layer of sanctions threat, which could sharpen the costs of doing business with Iran more broadly given the extent to which the IRGC is embedded in the Iranian economy. This could prove particularly difficult for Iraq, which is dependent on Iranian energy and whose officials could now be exposed to sanctions and criminal liability.

In Iraq, tribal traditions rob women, girls of rights

Two weeks into Mariam's forced marriage to her cousin according to Iraqi tribal custom, she desperately doused herself in fuel, flicked on a lighter and attempted suicide by self-immolation.

The 22-year-old spent three days in hospital in Iraq's southern Misan province last summer before succumbing to her wounds, recalled sheikh Haydar Saadoun.

"A university classmate from a different tribe had proposed, but her relatives refused," said Saadoun, an official from the Bani Lam tribe in the town of Amarah in Misan.

"They said they had rights over her because of 'nahwa'," he said, referring to a tribal custom that authorises the men of a clan to reject marriage proposals to a female member.

They arranged for her to wed her cousin instead.

"He was already married, had fathered multiple children and was illiterate, while Mariam was going to university," Saadoun said.

Wearing a modern three-piece suit under a traditional cape, he told AFP he tried to dissuade Mariam's fiance but was overruled.

"He told me: 'I'll break her nose. I'll marry her and rub her face in it'," Saadoun recounted.

Iraqi society remains largely conservative, bound by tribal traditions and religious customs practised from its sprawling capital Baghdad to far-flung rural provinces.

In the country of nearly 40 million, clan names can carry weight in securing work, a spouse and even votes.

They often trump government institutions, as tribes look to their own mediation methods to resolve disputes instead of the official court system.

– 'Accept your fate' –

Women and girls often suffer under these patriarchal systems, with many forced to marry against their will, subject to domestic abuse and deprived of an education.

The southern provinces of Misan and Basra, where tribal influence is widespread, have the highest rates of child marriage in Iraq, the United Nations' children's agency UNICEF said in 2018.

In Misan, 35 percent of married women between 20 and 45 said they wed as teenagers, and in Basra the rate is 31.5 percent.

In one tribal custom known as "fasliya", women are married off as restitution for blood spilt between two tribes.

Karima al-Tai, a women's rights activist in Misan, said the custom had ravaged her own family.

"Twenty years ago, a conflict broke out between my tribe and another. During the fighting, a man from the other clan was killed," said Tai, 50.

Calling for a truce, Tai's tribe offered "five virgins" to the opposing tribe — including her cousin, Sahar, who was married off to the victim's brother.

Over "20 years of hell" Sahar was bullied and harassed by her husband's family, Tai recalled. Even her children were publicly branded "children of the fasliya".

But when Sahar asked her family for help, said Tai, "her relatives would tell her, 'you're a fasliya. Accept your fate'."

"Fasliya" is still being practised. In 2015, a tribe in the southern province of Basra married off 50 girls and women to another tribe under a truce.

– 'Modern slavery' –

With no family support or access to outside help, some Iraqi women and girls have turned to suicide.

A 2017 study of 62 attempted self-immolation cases in Basra found that family problems, including marital issues, were the precipitating factor in 80 percent of the cases.

Authorities in Misan said 198 women had attempted suicide over the past two years, and 14 of them lost their lives.

But details are scarce. Mental health problems in Iraq remain taboo, and efforts to discuss them with tribal leaders have seen little success.

Even Grand Ayatollah Ali Sistani, the top religious authority for most Iraqi Shiites, called last year for an end to "nahwas" and other tribal practices, to no avail.

The customs were criminalised in Iraq's 1959 personal status law, which was strictly implemented under Saddam Hussein's brutal rule.

Marrying a woman by force under "nahwa" is punishable by three years in jail for a cousin and 10 years for a more distant relative.

But as the central government lost influence across swathes of Iraq following the 2003 US-led invasion, tribal power structures took precedence.

Now, "this law is not applied because no woman would file a complaint against her own family," said lawmaker Intissar al-Juburi.

And efforts to introduce tough laws to protect women

have been hampered by political stalemates and an emphasis on security and economic issues.

Meanwhile, tribal customs are becoming further entrenched, according to Maytham al-Saadi, a professor at Misan University.

"In the past, fasliyas would be proposed only in cases needing blood money, but in recent decades they've been used to end the simplest disputes between tribes," he said. "It's modern slavery."

Haydar Indhar, Agence France-Presse